تَعَقُّبَاتُ النُّوَيْرِيِّ عَلَى الجَعْبَرِيِّ فِي الأُصُول من خلال شَرْحَيْهِمَا على الطيبة والشاطبية

(جمعاً ودراسةً)

إعداد

محمد مسعود عُلْواني

المدرس بقسم القراءات

بكلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها بطنطا

تَعَقُّبَاتُ النُّوَيْرِيِّ على الجَعْبريِّ في الأصول من خلال شَرْحَيْهِمَا على الطيبة والشاطبية (جمعٌ ودراسةٌ)

محمد مسعود علواني
قسم القراءات القرآنية، كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها بطنطا، جامعة الأزهر،مصر.
البريد الإلكتروني MohamadOlwany2468.el@azhar.edu.eg

الملخص:

تأثّرَ الإمامُ النويريّ كثيراً في شرحه على طيبة النشر بالإمام الجعبريّ فيما كتبه في «كنز المعاني في شرح حرز الأماني»، واقتبس منه كثيراً من النصوص، ووافقه في عدد كبير من الآراء، وكلُّ ذلك لم يمنع الإمامَ النويريّ من تعقُّب الإمام الجعبريّ ونقده ومخالفته فيما رأى أن الصواب قد جانب الإمام الجعبريّ فيه، وسوف تتعرض هذه الدراسة هذه التعقُّبات، واضعةً إيّاها تحت مجهر البحث العلميّ؛ لتصل في خاتمتها إلى عدة نتائج، لعل أهمّها: هل كان الإمام النويري مُحِقّاً وعلى صواب في تعقُّباته على الإمام الجعبريّ؟ أم أنّ الإمام الجعبريّ كان هو المصيب؟ وقد تكوّن هذا البحث من مقدِّمة وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة. فأما المقدمة: فتحدّثتُ فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب الكتابة فيه، وهدف البحث وخطته ومنهجه، والإجراءات التي سلكتها في معالجة هذا الموضوع. وأما التمهيد: فجعلته للتعريف بإيجاز بالإمامين الجعبريّ والنويري، وكتابيْهما. وجاء المبحث الأول بعنوان: «تعقّبات النويريّ على الجعبريّ في أبواب الأصول»، وفيه مطلبان: الأول: التعقّبات الجوهرية. الثاني: التعقُّبات الاصطلاحية أو الشكلية.وأما المبحث الثاني فهو بعنوان: «تعقّبات النويريّ على الجعبريّ في سور الفَرْشِ»، وفيه مطلبان: الأول: التعقّبات الجوهرية. الثاني: التعقُّبات الاصطلاحية الشكلية. ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي تمخّض عنها البحث، وكشاف للمصادر، وآخر للموضوعات.

الكلمات المفتاحية : التعقبات – النويري – الجعبري – اعتراض – شكلية – الحق – أبواب الأصول .

The Reviews of Al-Nuwairi for Al-ja'bri through their commentary on Al-Tayybeh and Shatibiyyah

Muhammed Masaod Alwani,

The Holli Quraan Modes of Reciting Department,The Holli Quraan College IN Tanta AL-Azhar University, Egypt.

E-mail Address: MohamadOlwany2468.el@azhar.edu.eg

Abstract:

Imam al-Nuwairi was greatly influenced by his explanation of the good publishing of Imam al-Jabari in what he wrote in "Treasure of Meanings in Explaining the Scores of Wishes", and he quoted many texts from him and agreed with him in a large number of opinions, and all of that did not prevent Imam Al-Nuwairi from tracking and criticizing Imam al-Jabari That the correctness was made by the Imam Al-Jabari in it, and this study will expose these obstacles, placing them under the microscope of scientific research; To conclude its conclusion to several results, perhaps the most important of them: Was Imam Al-Nuwairi correct and correct in his trackings on Imam al-Jabari? Or was Imam Al-Jabari the one who was right?This research consisted of an introduction, a preamble, two papers, and a conclusion. As for the introduction: I talked about it about the importance of the topic, the reasons for writing about it, the purpose of the research, its plan and methodology,

and the procedures that I took in addressing this topic.As for the preamble: I made it to briefly introduce the two Imam Al-Jabari and Al-Nouari, and their books. And the first topic came under the title: “Tracks Al-Nuwairi on Al-Jabari in the Chapters of Fundamentals”, and it contains two requirements: The first: the material trackbacks. The second: conventional or formal trackbacks. As for the second topic, it is entitled: “Tracks by Al-Nuwairi over Al-Jabari in the Wall of the Brushes”, and it contains two requirements: The first: the material trackbacks. Second: formal formal track. Then the conclusion, and the most important results of the research, a list of sources, and another for the topics.

Key words: Trakings, Al-Nuwairi, Al-Jabari, Opjection, Formalism, Right , Origin Sections

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا رسول اللهﷺ، وعلى آله وصحبه ومَن والاه، وبعد.

فحرصاً على كتاب الله تعالى وقراءاته وعلومه، وأداءً لأمانة النُّصح له، لم يترك العلماءُ المخلصون على مرّ العصور اجتهاداً أخطأ فيه مُـجْتَـهِـدُهُ إلا وصَوَّبُوه، أو زَلّةً وقع فيها إلا وأصلحوها، وتوجيه من وقع فيها، والعلمُ – ولا سيّما العلم بالقرآن وعلومه- بحرٌ زاخرٌ، ليس له شاطئٌ، ومهما بلغ العالمُ المكانةَ العاليةَ في علمٍ ما، وتبوّأ الصدارةَ فيه فما بلغ منتهاه، وما أصاب مجتهدٌ في كل قضية اجتهد فيها، أو مسألة تعرَّضَ لها، قَلَّ ذلك أو كَثُر، أو نَدُر.

وعلى الرغم من المكانة العالية التي تبوّأها علَمٌ كبيرٌ كالإمام برهان الدين الجعبريّ إلا أن تلك المكانة لم تُحَصّنه من النقد والتعَـقُّـب، وتمحيصِ أقواله وآرائه واختياراته من قِـبَلِ بعض مَن جاءوا بعده، ولكونه بشراً فيجوز عليه الخطأ، والسهو، والوهم، رغم عُلُوّ كعبه في كثير من العلوم.

وقد أصاب الجعبريُّ في جلّ القضايا التي تناولها في كتابه: "كنز المعاني في شرح حرز الأماني"، لكنه جانبه التوفيق في عدد قليل منها(١)، ووَهِمَ - رحمه الله- في مسائل بعضها مُشْكِلٌ، وبعضها كوضوح النهار(٢)، فتعقّبه الإمام النويريّ فيها، مبيّناً وجه الصواب - من وجهة نظره- فيها،

---

(١) مثال ذلك ما سيأتي في باب البسملة (التعقُّبُ الثالث).

(٢) وهذا البحثُ مقتصر على التعقبات التي أوردها النويريُّ في كتابه: "شرح طيبة النشر" على الجعبريّ في كتابه: "كنز المعاني في شرح حرز الأماني" فقط.
وتأثُّرُ النويريّ في شرحه للطيبة بشرح الجعبريّ "كنز المعاني" لا ينكر، وإفادته منه لا تُجحَد، ولا أدلّ على ذلك من كثرة النقول التي اقتبسها من الجعبريّ، سواء صرّح بذلك أو لم يصرح، ومن تأثره به ما يلمسه القارئ لكلا الشرحين من اقتباس النويري طريقةَ الجعبريّ في بيان مأخذ كل قراءة من أبيات الناظم، واستنباطها منها، وتطبيقه ذلك في كل أبيات فرش الحروف تقريباً. ينظر على سبيل المثال فقط: الصفحات الآتية من شرح الجعبري ٤٩٢/١، ٥٤٤/٢، ٥٤٥، وهذه من شرح النويريّ ٣٥١/١، ٣٨٩، ٩٦/٢، ٩٩، ١٠١، ١١١.

وليس بالضرورة أن يكون النويريُّ مصيباً في كل ما تعقّب فيه الجعبريّ، بل الأمر في ميدان العلم يحتمل إصابة أيٍّ منهما، خاصة وأن كليهما من أعلام عصره، ومن أصحاب القدم الراسخة في علم القراءات وكثير من العلوم؛ لأجل ذلك كان من الضروريّ تتبُّع هذه التعقّبات، وجمعها ودراستها بموضوعية لنتبين الحق فيها، بغضّ النظر عن مكانة المتعقِّب أو المتعقَّب، فالدراسة تدور مع الآراء والأقوال وليس مع الأشخاص، فجاء هذا البحث بعنوان: «تعقُّبات الإمام النويريّ على الجعبريّ في الأصول من خلال شرحيهما على الطيبة والشاطبية - جمعًا ودراسة» لأداء هذه الرسالة.

وكان من الأسباب التي دعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع- إضافة إلى ما تقدم- ما يلي:

١ – أهمية وقوف دارس القراءات على الحق والصواب في المسائل التي تنازعت فيها آراء المحققين في هذا العلم، وحسم جزء -ولو يسير- منها.

٢ - مكانة الإمام الجعبريّ العلمية، فلو كان رجلاً مغموراً، أو مقلّداً لما كان لآرائه قيمة تستوجب الوقوف عندها.

٣ – النويريُّ له تعقبات وترجيحات وآراء في شرحه على الطيبة، مما يتبين به أنه ليس مجرد ناقل عن غيره، بل هو ناقد نحرير، يرُدُّ ويرجّح، ويصوّبُ ويستدرك.

٤- لأهمية شرح "كنز المعاني" للجعبري لطالب القراءات كان من الضروري بيان الآراء التي لم يُصب فيها صاحبه.

منهج البحث

اعتمدتُّ في هذا البحث على: المنهجين الاستقرائيَّ والتحليليّ، حيث تتبعتُ كل ما أخذه النويريُّ على الجعبريّ في أبواب الأصول، ثم قمتُ بتحليل النصوص ودراستها بموضوعية؛ لبيان الحق والصواب فيها.

هدف البحث

إبراز الحق في المسائل الخلافية التي تنازعت فيها آراء هذين العلَمين.

خطة البحث

اقتضت طبيعة هذا العمل أن يتكوّن من مقدِّمة وتمهيد، وتسعة مباحث، وخاتمة.

فأما المقدمة: فتحدّثتُ فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب الكتابة فيه، ومنهج البحث وهدفه، وخطته، وأهمّ الإجراءات التي سلكتها في تناوله ومعالجته، والدراسات السابقة فيه.

وأما التمهيد: فجعلته للتعريفات، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فيه بيان مفهوم التعَقُّب في اللغة والاصطلاح. والثاني والثالث: فيهما تعريفٌ موجزٌ بالإمامين الجعبريّ والنويري.

وأما المباحث التي تضمنها البحث، فبيانها كالآتي:

المبحث الأول: تعقّباتٌ في «مقدمة النظم»، وفيه تعقُّبٌ واحدٌ.

المبحث الثاني: تعقّباتٌ في باب: «الاستعاذة»، وفيه تعقُّبٌ واحدٌ.

المبحث الثالث: تعقّباتٌ في باب: «البسملة»، وفيه ثلاثة تعقُّبات.

المبحث الرابع: تعقّباتٌ في باب: «الإدغام الكبير»، وفيه خمسة تعقُّبات.

المبحث الخامس: تعقّباتٌ في باب: «المد والقصر»، وفيه أربعة تعقُّبات.

المبحث السادس: تعقّباتٌ في باب: «الهمزتين من كلمة»، وفيه تعقُّبٌ واحدٌ.

المبحث السابع: تعقّباتٌ في باب: «السكت على الساكن قبل الهمز وغيره»، وفيه تعقُّبٌ واحدٌ.

المبحث الثامن: تعقّباتٌ في باب: «وقف حمزة وهشام على الهمز»، وفيه تعقُّبان.

المبحث التاسع: تعقّباتٌ في باب: «مذاهبهم في الراءات»، وفيه تعقُّبٌ واحدٌ.

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي تمخّض عنها البحث، ثم كشّافَا المصادر والموضوعات.

إجراءاتي في عرض الموضوع:

سِرْتُ في عرض ومناقشة هذا الموضوع على خطوات محدّدة تتلخّص معالمها في النقاط الآتية:

١ ـ التزمتُ كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثمانيّ وفق رواية حفص، وعزوتها إلى سورها، ووضعتها بين قوسين هلاليين، وأرقامها بجانبها بين معكوفتين.

٢ ـ ضبطتُ بالشكل الألفاظ التي قد تلتبس على القارئ.

٣ ـ وثَّقتُ جميع القراءات والنُّقول التي ذكرتها من مظانها.

٤ـ لم ألتزم طريقة واحدة في عرض المسألة المتعقّبة، فقد أذكر كلام الجعبريّ أو النويريّ بنَصِّهِ، وقد أذكره بمعناه.

٥ ـ أثبتُّ علامات الترقيم وفق القواعد التي قرّرها علماء هذا الشأن.

٦ ـ بيَّنتُ في الحاشية المراد من بعض الكلمات والجُمَل الغامضة التي ترِدُ في النقل عن بعض العلماء، وعلَّقت على ما يستوجب التعليق.

٧ ـ التزمتُ ذكرَ اسم المصدر دون مؤلِّفه، إلا عند التشابه(١)، فأذكرُ المصدر مشفوعاً بصاحبه؛ للتمييز.

٨ ـ أخَّرتُ ذِكْرَ بيانات الكتب والمصادر التي رجعت إليها إلى كشاف المصادر العلمية؛ تلاشياً لإثقال الحواشي.

الدراسات السابقة:

التطابقُ التام بين عنوان هذا البحث وموضوعه وبين دراسات أخرى سابقة عليه غير موجود- بفضل الله-، باستثناء دراسة واحدة فقط تقترب في

(١) مثل: "جامع البيان" للطبري، والداني، والإيجيّ، و"معاني القرآن" للفراء، والأخفش، ونحو ذلك، فعندئذٍ يجب التمييز.

عنوانها مع موضوع هذا البحث، وهي: "القراءات بين الجعبريّ والنويريّ- دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه بكلية القرآن الكريم- جامعة الأزهر- بطنطا، للدكتور جمعة حمدي سالم، ولم يتطرق فيها ألبتة لتعقُّبات النويريّ على الجعبريّ.

التمهيد

وفيه: بيان المصطلحات، والتعريف بالإمامين محل البحث.

المطلب الأول: مفهوم التَّعَقُّب:

أولاً: في اللغة:

تطلق هذه المادة في اللغة ويراد بها: التّتَبُّع، والتفحُّص، واقتفاء الأثر، أو: التَّدَبُّرُ، وإعادة النظرُ مرة بعد مرة.

قال الخليلُ: "وتَعَقَّبْتُ ما صَنَعَ فُلانٌ: أي تَتَبَّعْتُ أثره"(١).

وقال ابنُ منظور: "وتَعَقَّبَ الخَبَر: تَتَبَّعَهُ. وَيُقَالُ: تَعَقَّبْتُ الأَمْرَ إِذا تَدَبَّرْته. والتَّعَقُّبُ: التَّدَبُّرُ، والنظرُ ثَانِيَةً؛ قَالَ طُفَيْل الغَنَوِيّ:

فلَنْ يَجدَ الأَقْوامُ فِينَا مَسَبَّةً، ... إِذا اسْتَدْبَرَتْ أَيامُنا بالتَّعَقُّب .

يَقُولُ: إِذا تَعَقَّبوا أَيامَنا، لَمْ يَجِدُوا فِينَا مَسَبَّة..."(٢).

وأصلها من "تعقَّبَ الخبرَ": إذا سأل عنه غيرَ مَنْ كان سأله أول مَرّة(٣). أو من "المُعَقِّب": المُتَّبِع حَقّاً له ليَسْتَرِدَّه، أو الذي يَتْبَع عَقِب الإنسان في حَقّ(٤).

---

(١) العين (باب: العين والقاف والباء) ١٨٠/١، وبمثل ما قال الخليل، قال ابنُ فارسٍ والزمخشريُّ ونشوان الحِمْيري. ينظر: مقاييس اللغة (عقب) ٧٩/٤، أساس البلاغة ٦٦٧/١، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٤٦٨٥/٧.

(٢) لسان العرب (فصل العين) ٦١٩/١. وينظر: المحكم والمحيط الأعظم (باب: العين والقاف والباء) ٢٤٣/١، المغرب في ترتيب المعرب ٧٣/٢، تاج العروس (فصل العين) ٢٥٤/٢، المعجم الوسيط ٦١٣/٢، معجم اللغة العربية المعاصرة ١٥٢٤/٢.

(٣) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٤٦٨٥/٧.

(٤) ينظر: تاج العروس (فصل العين) ٢٥٠/٢.

ثانيا: في الاصطلاح:

تتـبُّعُ لاحق لسابقٍ في مسألةٍ أو أمرٍ ما، واقتفاؤه أثره واستدراكه عليه بالحجة[١]؛ حتى يصْلحَه ويسدَّ خَلَلَهُ[٢].

أو هو: تعليقُ عالمٍ على كلام غيره، وتتـبُّـعه له بنَقْد أَو بيان أو تكميل أو تصحيح أو استنباط[٣].

المطلب الثاني: التعريف بالإمام الجعبريّ[٤]:

أولاً: اسمه ولقبه وكنيته:

هو إبراهيم بن عُمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس الربعي، يكنى بـ: أبي إسحاق، وبـ: أبي محمد، ولقبه في بغداد "تقيّ الدين"، وفي غيرها "برهان الدين".

---

(١) فإن لم يكن للاحق حجة فهو ليس تعقّباً.

(٢) بعضُ هذا التعريف مستفادٌ من: تاج العروس (فصل الراء) ٢٨٤/١٦.

(٣) مستفادٌ من: المعجم الوسيط (باب العين) ٦٢٢/٢.

(٤) تُنظر ترجمته في: المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء إسماعيل بن علي ١٠٦/٤، معجم محدثي الذهبي: ٦٠، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي: ٣٩٧، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله القرشي ٣٢٢/٥، أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي ١٠٣/١، الوافي بالوفيات، للصفدي ٤٩/٦، فوات الوفيات، لابن شاكر ٣٩/١، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي ٣٩٨/٩، طبقات الشافعية، للإسنوي ١٨٦/١، البداية والنهاية، لابن كثير ١٦٠/١٤، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن: ٦٠٤، غاية النهاية، لابن الجزري ٢١/١، طبقات الشافعية، لابن قاضى شهبة ٢٤٣/٢، المقفى الكبير، للمقريزي ١٤٩/١، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر ٥٥/١، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي ١٣١/١، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي ٤٢٠/١، درّة الحجال فى أسماء الرّجال للمكناسي١٨٤/١، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة ٤١/١، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي ١٧١/٨، الأعلام، للزركلي ٥٥/١، معجم المؤلفين، لعمر كحالة ٦٩/١، هدية العارفين، لإسماعيل باشا ١٤/١، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، د. محمد سالم محيسن: ١٥/٢. وفي رحلة ابن بطوطة ٢٤٢/١، (طبعة أكاديمية المملكة المغربية) طرفٌ وإشارة إليه.

واشتهر بالجعبريّ، نسبة إلى "قلعة جعبر"[1] التي وُلِد بها.

ثانيا: مولده:

قيل وُلِدَ في حدود سنة (٦٤٠هـ).

ثالثا: أهمّ شيوخه:

١ - أبو الحسن علىّ الوجوهيّ، صاحب الفخر الموصلي، قرأ عليه القراءات السبع.

٢- منتخب الدين حسين بن حسن التكريتي، قرأ عليه القراءات العشر.

رابعاً: بعض تلاميذه:

أبو بكر بن الجُندي - شيخ ابن الجزريّ- ، قرأ عليه القراءات العشر.

أحمد بن نحلة سبط السلعوس.

إبراهيم البعلبكي الشاهد[2].

خامساً: مكانته وفضله:

قال عنه الذهبي: "العلّامة ذو الفنون، مقرئ الشام... شيخ بلد الخليل، له التصانيف المتقَنة في القراءات، والحديث، والأصول، والعربية، والتاريخ، وغير ذلك... تَلَوْتُ عليه السبعَ، ونِعْمَ الشيخُ كان عِلمًا ودِينًا وورَعًا ووقارًا وخيرًا"[3].

---

(١) بلدة على الضفة اليسرى لنهر الفرات، بين بالس والرقة، على بُعْدِ ٥٣ كيلو من مدينة الرَّقة السورية، و١٣ كيلو من مدينة الثورة، وسط بُحيرة الأسد، ويقابلها أرض صفّين التي بها كانت الوقعة. ينظر: المسالك والممالك للمهلبي: ٦٦، معجم البلدان ٣٩٠/٤، الأعلام ٥٥/١، وموقع ويكيبيديا على الشبكة العنكبوتية.

(٢) وممن قرأ عليه بعض القرآن بالقراءات وأجازه بالباقي: أبو المعالي بن اللبان، شيخ ابن الجزريّ. وروى عنه السّبكي، والذهبي، وخلائق. ينظر: غاية النهاية ٢١/١، شذرات الذهب ١٧٢/٨.

(٣) المعجم المختص بالمحدثين: ٦٠.

وقال في موضع آخر: "وصنَّفَ التصانيفَ المفيدةَ في القراءات، والفقه والأصول والتاريخ، وكان رَوْضَةَ معارفٍ، يتَحَقَّقُ بمعرفة القراءات وعِلَلِها"[١].

وقال الصفديُّ: "الشيخ الإمام، العلامة، ذو الفنون، شيخ القراء ... ابنُ مؤذّن جعبر، شيخ حرم سيدنا الخليل صلوات الله عليه وسلامه... رأيته غير مرة، وفاتني من الإجازة عنه ألف ذرة، كان جالسته وسمعت كلامه، ورأيته في منزلةٍ يكون الهلال عندها قلامه. وكان ذا وجهٍ نيّر، وخُلُق خير، وشيبة نورها الإسلام، وحبرها خدمة العلم الشريف بالأقلام، ولعبارته رونق وحلاوة، وعلى إشارته وحركاته طلاوة"[٢].

وقال السبكي: "وكان فقيها مقرئاً متفننا له التصانيف المفيدة في القراءات والمعرفة بالحديث وأسماء الرجال"[٣].

وقال ابنُ كثير: "أَقام ببلد الخليل نحو أَربعين سنةً يُقْرِئُ الناس، وشَرَحَ الشاطبيةَ وسَمَّعَ الحديثَ، وصنف بالعربية والعروض والقراءات نَظْمًا ونَثْرًا، وكان من المشايخِ المشهورين بالفضائل والرئاسة والخير والدِّيانة والعِفَّةِ والصِّيانةِ"[٤].

سادساً: مؤلفاته:

زادت مصنفات الجعبريّ على مائة وخمسين مصنّفاً[٥] ما بين منثور ومنظوم، شملت علوم القرآن، والفقه، والقراءات، والحديث، والأدب، وغير ذلك من العلوم، منها:

عقود الجمان في تجويد القرآن.

نزهة البررة في قراءات الأئمة العشرة.

روضة الطرائف في رسم المصاحف.

---

(١) معجم الشيوخ الكبير للذهبي ١٤٧/١.

(٢) أعيان العصر وأعوان النصر ١٠٣/١.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٣٩٩/٩.

(٤) البداية والنهاية ١٦٠/١٤.

(٥) ينظر: الهبات الهنيات في المصنفات الجعبريات: ١٧ - ٣١.

أحكام الهمزة لهشام وحمزة.

نهج الدماثة في قراءة الثلاثة.

التنويه في التوجيه.

الرسوخ في المنسوخ.

الأربعين في الأحكام لنفع الأنام.

التوقيف في التصريف.

رسم البراعة في علم البلاغة.

سابعاً: وفاته:

كان الجعبريّ رحمه الله قد استوطن بلد الخليل عليه أفضل الصلاة والسلام حتى توفي ودُفن بها في ١٣ من رمضان، وقيل في ٥ رمضان، سنة: ٧٣٢هـ، وله ثنتان وتسعون سنة[١].

المطلب الثالث: التعريف بالإمام النويريّ[٢]:

أولاً: اسمه ولقبه وكنيته:

هو: محمد بن محمد بن محمد بن عليّ بن محمد بن إبراهيم بن عبد الخالق المحب أبو القاسم النويريّ الميمونيّ القاهري المالكيّ.

---

(١) وعلى ذلك جمهور أهل العلم، لم يخالف في ذلك غير السيوطي حيث ذكر أنه مات سنة ٧٣٣هـ ينظر: بغية الوعاة ٤٢١/١.

(٢) تُنظر ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي ٢٤٦/٩، نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي: ١٦٦، نيل الأمل في ذيل الدول، لزين الدين ابن شاهين ٤٠٠/٥، درة الحجال في أسماء الرجال ٢٩٠/٢، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، للتنبكتي: ٥٣٢، كشف الظنون ١١١٨/٢، شذرات الذهب ٤٢٧/٩، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني ٢٥٦/٢، الأعلام ٤٧/٧، إيضاح المكنون، لإسماعيل البغدادي ٢١٤/٣، ٥٤١/٤، هدية العارفين ١٩٩/٢، معجم المؤلفين ٢٨٦/١١، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، للساعاتي ٣٤٨/٢.

يُلقّب بـ: الْمِحبّ، وبـ: مُحِبّ الدين، كنيته: أبو القاسم، ونسبته: النويريّ[١]، والميموني[٢].

ثانيا: مولده:

ولد في رجب، عام ٨٠١ هـ في قرية الميمون، إحدى قرى الصعيد بمصر[٣].

ثالثا: أهمّ شيوخه:

١ ـ شمس الدين قاضي القضاة أبو عبد الله محمَّد بن أحمد البساطي الطائي.

٢ ـ أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي قاضي الديار المصرية.

٣ ـ العز بن جماعة الكناني، عرض عليهما الشاطبية والطيبة وأجيز منهما فيهما.

٤ ـ محمَّد بن محمَّد الجزري، قرأ عليه بعض القرآن بمضمن النشر وتقريبه والطيبة، وأجازه بما بقي منه.

رابعاً: بعض تلاميذه:

جعفر بن ابراهيم بن جعفر بن سليمان بن زهير.

عبد الله بن محمد بن أَبى القاسم بن علي.

عبد الوهاب بن محمد بن يعقوب بن يحيى.

محمد بن عوجان: محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي.

---

(١) نسبةً إلى قرية "نُوَيرة"، إحدى قُرى مركز أهناسيا، بمحافظة بني سويف، في صعيد مصر. ينظر: .

(٢) نسبةً إلى قرية "الميمون"، إحدى قُرى مركز الواسطي، بمحافظة بني سويف، في صعيد مصر.

(٣) وهي الآن إحدى قرى محافظة بني سويف.

خامساً: مكانته العلمية وفضله:

قال السخاويُّ: "...وكان إمامًا عالماً، علّامة مفنناً، فصيحاً مفوَّهاً، بحّاثاً ذكياً، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، صحيح العقيدة، شَهْماً مترفّعاً على بني الدنيا ونحوهم، مُغْلِظاً لهم في القول، متواضعا مع الطلبة والفقراء، وربما يُفْرِطُ في ذلك وفي الانبساط معهم كبيرهم وصغيرهم، عالي الهمة، باذلاً جاهه مع من يقصده في مهمة، ذا كرمٍ بالمال والإطعام، يتكسب بالتجارة بنفسه وبغيرِهِ، مستغنياً بذلك عن وظائف الفقهاء... سمِعت العِزّ قاضي الحنابلة يقول: إنه لم يخلف بعده في مجموعه مثله، وقد اجتمعت به مرارًا بالقاهرة ومكة، وسمعت من فوائده..." [(١)].

وقال الشوكاني: "... وبرع فِي الفقه، والأصلين، والنحو، والصرف، والعروض والقوافي، والمنطق، والمعاني والبيان، والحساب والفلك، والقراءات، وغيرها، وصنّف في أكثر هذه الفنون"[(٢)].

وقال كحّالة: "... فقيهٌ، أصولي، مقرئ، نحوي، صرفي، عروضي، منطقي، بيانيّ، ناظم، حاسب"[(٣)].

سادساً: مؤلفاته:

١ - شرح طيبة النشر.
٢ - شرح الغياث في القراءات الثلاث.
٣ - القول الجاذّ لمن قرأ بالشاذّ.
٤- تكميل شرح المختصر الفرعي.
٥ - شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي والفرعي.
٦ - شرح التنقيع للقرافي.
٧ - نظم أرجوزة في النحو والصرف والعروض والقوافي في خمسمائة وخمسة وأربعين بيتاً وشرحها.
٨ - مقدمة في النحو.

---

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٢٤٦/٩.
(٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢٥٦/٢.
(٣) معجم المؤلفين ٢٥٠/١١.

٩ - منظومة في القراءات الثلاث الزائدة على السبع وسماها (الغياث في القراءات الثلاث) وشرحها.
١٠ - نظم نزهة ابن الهايم.
١١ - قصيدة في علم الفلك وشرحها.

سادسا: وفاته:

توفي بمكة المكرمة يوم الاثنين، الرابع من جمادي الأولى، سنة: (٨٥٧هـ)، وصُلِّي عليه بعد العصر عند باب الكعبة، ودفن بالعلاة[1].

(١) ولم يخالف في سنة وفاة النويري ممن ترجموا له إلا الشوكاني، حيث ذكر أنه مات يوم الاثنين رابع جمادى الأولى سنة ٨٩٧ هـ. ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢٥٦/٢. ولعله تصحيف.

المبحث الأول

مقدّمة النظم

تعقّب الإمامُ النويريُّ الإمامَ الجعبريَّ في تجويزه أن يُخرجَ القارئ نَفَساً أثناء السكت، سواء على الساكن قبل الهمز أو بين السورتين، فبَعْدَ أن نقل عن الجعبريِّ بيانَه المرادَ من السكت بأنه: "قطع الصوت زمناً قليلا أقصر من زمن إخراج النفَسِ؛ لأنه إن طال صار وقفاً يوجب البسملة"[(١)] قال: "... وأما استدلال الجعبريّ بأن القارئ إذا أخرج نَفَسَه مع السكت بدون مُهْلة لم يمنع من ذلك، فليس مطلقاً؛ لأنه إن أراد السكت مُنِع إجماعاً؛ إذ لا يجوز وسط الكلمة إجماعاً كما تقدم، أو بين السورتين؛ لأن كلامه فيه جاز باعتبار أن أواخر السورة في نفسها تمام، يجوز القطع عليها والوقف؛ فلا محذور من التنفس عليها"[(٢)].

وما نقله النويريُّ عن الجعبريِّ في المراد من السكت صحيح، لكن ما فهمه عنه، وما نَسَبَهُ إليه من تجويزه التنفس أثناء السكت فعارٍ عن الصحة، لما يأتي:

١ – ليس في تعريف الجعبريِّ السابق للسكت ما يفيد جواز التنفس فيه لا بالتصريح ولا بالإشارة.

٢ – أن الجعبريّ قد صرّح في موضع آخر من كتابه عند شرحه قول الإمام الشاطبي: "روى خلَفٌ في الوصل سكتاً مقللاً" بأنّ السكت ليس فيه تنفُّسٌ فقال: "تعريف السكت: قطع الصوت آخر الكلمة بلا تنفُّس آناً"[(٣)].

---

(١) كنز المعاني للجعبري ٣٧٣/١. وجاء هذا النصُّ مبتوراً في شرح النويريّ، نسخة لجنة إحياء التراث الإسلامي بمجمع البحوث الإسلامية ٣٤٤/١، بتحقيق: عبد الفتاح أبو سِنة، فجاء فيه: "وقال الجعبريُّ: المراد قطع الصوت زمناً قليلاً أقصر من إخراج النَّفَس، بدليل أن القارئ إذا أخرج نفَسَهُ مع السكت بدون مُهْلة لم يمنع من ذلك؛ فدلّ على أن التنفُّسَ هنا بمعنى المُهْلة". وسيأتي بيان بَتْرِ كلام الجعبريّ وتداخُله مع كلام غيره، عند دراسة هذا التعقُّب بعد قليل.

(٢) شرح الطيبة للنويري ٢٧٣/١.

(٣) كنز المعاني للجعبري ٦٦٠/٢.

٣ – لم ينْفِ الجعبريُّ عدمَ التنفُّسِ أثناء السكت ولم ينكره عند شرحه قولَ الناظم في مطلع فرش سورة الكهف: "وسكتة حفص دون قطع لطيفة..."، فقال: "ولهذا قال في الأصل: "على مراد الوصل"، ومكيٌّ: "في وصله"، واستغنى الناظم عنه بقوله: "روى خلفٌ في الوصل سكتاً مقلاً"، وجاز أن يستغني بـ: "مقلاً"، وبـ: "دون تنفُّسٍ" عن "دون قطع لطيفةٌ"[(١)].

٤ - القول بتجويز التنفس أثناء السكت ليس قول الجعبريّ، بل هو قول ابن بَصخان، نَسَبَهُ إليه دون غيره ابنُ الجزريّ عند ذِكره اختلاف المتأخرين في تقييدهم السكت بكونه "دون تنفس" فقال: "وقال الأستاذ ابن بَصخان(٢): أي: دون مُهلة، وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النَّفَس، بدليل أن القارئ إذا أخرج نَفَسَه مع السكت بدون مُهْلة لم يُمنع من ذلك، فدلّ على أن التنفس هنا بمعنى المهلة"[(٣)].

وبهذا يتبيّنُ أن هذه الجزئية: "...بدليل أن القارئ إذا أخرج نَفَسَه مع السكت بدون مُهْلة لم يُمنع من ذلك...الخ" هي من كلام ابن بَصخان، وليست من كلام الجعبريّ، كما نُسِبت إليه في نسخة "لجنة إحياء التراث الإسلامي بمجمع البحوث الإسلامية".

(١) كنز المعاني للجعبري ١٨٨١/٤.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن بَصخان، أبو عبد الله الدمشقي، شيخ مشايخ الإقراء بالشام، من أقران شمس الدين الذهبي، ولد سنة: ٦٦٨هـ، قرأ على جمال الدين الفاضلي، ومحمد بن عبد العزيز الدمياطي، وغيرهما، توفي سنة: ٧٤٣هـ. معرفة القراء الكبار ٧٤٤/٢، غاية النهاية ٥٧/٢.

(٣) النشر ٢٤١/١.

المبحث الثاني
باب الاستعاذة

وفيه تعقُّبٌ واحدٌ:

حيث يرى الجعبريُّ أن الجهر بالتعوُّذ أو الإسرار به مرتبطٌ بصفة القارئ حال القراءة من حيث الجهر أو الإسرار، قال: «وتقييد الاستعاذة بالجهر[١] يؤْذِنُ بأنه يجهر بالتعوّذ حيث يسرُّ بالقراءة، وليس كذلك، بل هي على سَنَنِ القراءة، إن جهراً فجهرٌ، وإن سرّاً فسِرٌّ»[٢].

وتعقَّبَه النويريُّ فقال: "وفيه نظرٌ؛ لأن المَـأْتيَّ بها[٣] لأجله[٤] يحصل بالجهر والسر، وأيضاً فالإجماعُ على أنها دعاء لا قرآن، فينبغي السرُّ بها جرياً على سَنَن الدعاء، وفرْقاً بين القرآن وغيره، كأَنْ دَعَتِ الضرورةُ إلى الجهر بها بحضرة سامعٍ، ومحلُّ الضرورة في مِثْلِهِ، لا يُتَجاوَزُ[٥].

وتعقُّبُ النويريُّ في محلّه؛ حيث إنّ الاعتصام بالله تعالى والالتجاء به من الشيطان الرجيم عند البدء بالقراءة يحصل بمجرد التلفظ بالاستعاذة مع حضور القلب، وحُسن الظن بالله[٦]، سواء حصل ذلك سرّاً وقت القراءة جهراً، أو العكس، وإنما اشتراط الجهر بالاستعاذة يكون مراعاة للسامع لتنبيهه ليُنصِتَ للقراءة، بدليل أن الفقهاء والقراء كادوا يتفقون على تقديم

---

(١) أي في قول الإمام الشاطبي: "إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ .. جِهَاراً ". حرز الأماني (الشاطبية)، البيت رقم: ٩٥.

(٢) كنز المعاني ٣٥٦/١.

(٣) أي بالاستعاذة.

(٤) وهو الاعتصام بالله تعالى والالتجاء به من الشيطان الرجيم عند البدء بالقراءة.

(٥) شرح الطيبة للنويري ٢٨٣/١.

(٦) اشترطتُ هذين الشرطين اعتماداً على ما ورد في الأثر الذي أخرجه الحاكمُ وقال: "حديثٌ مستقيم الإسناد": «ادْعُوا اللَّهَ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ دُعَاءً مِنْ قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهٍ». المستدرك على الصحيحين ٦٧٠/١، كتاب: الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح، حديث رقم: ١٨١٧. وينظر: سنن الترمذي ٥١٧/٥)، حديث رقم: ٣٤٧٩، وقال: غريب، والدعاء للطبراني ص: ٣٩، حديث رقم: ٦٢.

واستحباب الإسرار بالاستعاذة في الصلاة[١]، وحجتهم في عدم الحاجة إلى الجهر بها في الصلاة أن المصلي إماماً أو مأموماً يفترض أنه مُنصِتٌ ومُنْتَبِهٌ من أول تكبيرة الإحرام فلا يحتاج إلى التنبيه إلى الإنصات للقراءة بالاستعاذة.

قال ابن الجزريّ: "... ومن فوائده [أي: الجهر بالتعوُّذ]: أن السامع يُنصت للقراءة من أوّلها لا يفوته منها شيء، وإذا أُخْفِيَ التعوّذُ لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن فاته من المقروء شيءٌ، وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة خارج الصلاة وفي الصلاة، فإن المختار في الصلاة الإخفاءُ؛ لأن المأموم مُنصِتٌ من أول الإحرام بالصلاة"[٢].

والمختار في ذلك لجميع القراء العشرة التفصيل، فيستحب إخفاء الاستعاذة في مواطن، والجهر بها في مواطن أخرى، فمن مواطن الإخفاء:

---

(١) قال ابنُ قدامة: "ويُسِرُّ الاستعاذةَ، ولا يَجهر بها، لا أعلم فيه خلافاً"، وفي المجموع للنوويّ: إن كانت الصلاة جهرية ففي التعوّذ طريقان، أحدهما: استحباب الإسرار به قولاً واحداً، كدعاء الافتتاح، وبه قال أبو علي الطبريّ والماورديُّ صاحب الحاوي. الثاني: - وهو الصحيح المشهور- أن فيه ثلاثة أقوال، أصحّها: استحباب الإسرار به. الثاني: استحباب الجهر. الثالث: التخيير بين الجهر والإسرار بدون ترجيح. والقول بالتخيير هو الصحيح من مذهب الأحناف. ينظر: المغني ٢٨٣/١، المجموع شرح المهذب ٣٢٤/٣، الموسوعة الفقهية الكويتية ٧/٤.

(٢) ينظر: النشر ٢٥٣/١. وقول النويريّ: "فينبغي السرُّ بها جرياً على سَنَن الدعاء" لا يقصد به اختياره الإسرار بالاستعاذة مطلقاً في جميع الأحوال، وإن كان ظاهره يفهم منه ذلك، لأن هذا الفهم مصادم للمروي عن جميع أئمة القراءة، ولما نقله ابن الجزري في نشره أن الصحيح من اختيارات جميع القراء هو الجهر بالتعوذ، أما إخفاؤه فلم يُرْوَ إلا عن نافع وحمزة، وقد عبّر عن ذلك في طيّبته بقوله، [بيت رقم: ١٠٣] – "... كَالنَّحْلِ جَهْراً لِجَمِيعِ الْقُرَّا". وقال الشاطبي[بيت رقم: ٩٥]: "...فَاسْتَعِذْ .. جِهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللهِ مُسْجَلا". أي مطلقاً لجميع القراء وفي جميع الأحوال والمواطن، قال أبو شامة: "أما من قرأ خاليا أو في الصلاة فالإخفاء له أولى، ومسجلا: بمعنى مطلقاً لجميع القراء في جميع القرآن لا يختص ذلك بقارئ دون غيره، ولا بسورة ولا بحزب ولا بآية دون باقي السور والأحزاب والآيات". ينظر: المصدر السابق، وإبراز المعاني: ٦١.

إذا كان القارئ يقرأ سرّاً سواء أكان منفرداً أم في مجلس.

إذا كان خالياً وحده، سواء أقرأ سرّاً أم جهراً.

إذا كان في الصلاة سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية.

إذا كان يقرأ وسط جماعة يتدارسون القرآن، كأن يكون في مقرأة ولم يكن هو المبتدئ بالقراءة(١).

ومن مواطن الجهر بها:

- إذا كانت القراءة جهراً، وكان هناك من يستمع لقراءته.

- إذا كانت القراءة وسط جماعة يقرؤون القرآن، وكان هو المبتدئ بالقراءة.

٣- مَن يبتدئُ القرآن بعرض أو درس، أو تلقين.

قال الشيخ الحسيني في إتحاف البرية:

إذا ما أردت الدهر تقرأ فاستعذ .. وبالجهر عند الكل في الكل مسجلا

بشرط استماعٍ، وابتداء دراسة .. ولا مُخفياً أو في الصلاة فَفَصِّلا(٢)

(١) ينظر: البدور الزاهرة، للقاضي: ١٢.

(٢) وهناك احتمال يجعل تعقُّب النويريّ لا محل له، إذا اعتبرنا الجهة منفكة، كأن يكون مقصد الجعبريّ الجهر بالاستعاذة حال الجهر بالقراءة خارج الصلاة، والإسرار بها حال الإسرار بالقراءة خارج الصلاة أيضاً، ويكون مقصد النويريّ بأنه ينبغي السرُّ بها جرياً على سَنَن الدعاء، وفرْقاً بين القرآن وغيره حال الصلاة وليس خارجها، إلا أن قوله: "... كأَنْ دَعَتِ الضرورةُ إلى الجهر بها بحضرة سامعٍ" يجعل هذا الاحتمال بعيد.

المبحث الثالث

باب البسملة

في هذا الباب ثلاثة تعقُّباتٍ:

أوَّلُها: بسبب ما أورده الجعبريُّ على الشاطبيّ أن عبارته في هذا البيت: «وَلاَ بُدَّ مِنْهاَ في ابْتِدَائِكَ سُورَةً سِوَاهاَ» [الشاطبية، بيت رقم: ١٠٦] ليست في وضوح قول الداني: "لا بُدّ من البسملة في أول الفاتحة، وفي أول كل سورة ابتدأتَ بها"[(١)]؛ لورود واحتمال وصل «الناس» بـ«الفاتحة»، ولذلك فإن تعبير الشاطبيّ بالابتداء في قوله: «في ابْتِدَائِكَ» يخرج عنه وصل سورة «الناس» بسورة «الفاتحة»، فيكون مفهومه أن لا بسملة بينهما حينئذ[(٢)].

فتعقَّبه النويريُّ فقال: "لا فرق بين قول الناظم: "وفي ابتدا السورة"، وبين قول «التيسير»: «أول الفاتحة[(٣)]»؛ لأن صاحب هذا اللفظ - أعني الداني- قال: (لأنها وإن وُصِلت بـ «الناس» فهي مبتَدَأٌ حُكماً؛ لأنه لا شيءَ قبلها توصل به)[(٤)]، إذا عرفتَ هذا علمتَ أنه لا يَرِدُ على الناظم ولا الشاطبي ما أورده الجعبريُّ عليه من أن عبارة «التيسير» أولى؛ لأن من عبّر بالابتداء يخرج عن كلامه وصل «الفاتحة» بـ«الناس»، فيكون مفهومه أن لا بسملة، وليس كذلك؛ لأن الإيراد لا يَرِدُ إلا إن أمكن وروده، ولا يمكن هنا؛ لأن الفاتحة لا تكون أبداً إلا مبتَدَأٌ بها ... إذا فهمت كلامَ الداني أيضاً-

---

(١) المثْبَتُ هو نص الجعبريّ في شرحه كنز المعاني ٣٧٩/١، وهو هنا ينقل عبارة الداني بالمعنى وليس بالنصّ، والنصُّ في التيسير: "ولا خلاف في التسمية في أول فاتحة الكتاب، وفي أول كل سورة ابتدأ القارئ بها". ينظر: التيسير في القراءات السبع: ١٢٨.

(٢) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٢٩٤/١.

(٣) نقل النويريُّ هنا لفظَ صاحب التيسير بمعناه لا بِنَصّه؛ والنصُّ في التيسير: "ولا خلاف في التسمية في أول فاتحة الكتاب، وفي أول كل سورة ابتدأ القارئ بها، ولم يصلها بما قبلها، في مذهب من فَصَلَ ومن لم يفصل"، ونحو هذا أيضاً في جامع البيان. التيسير: ١٢٨، جامع البيان في القراءات السبع ٤٠٤/١.

(٤) لم أجد ما بين القوسين فيما بين يديّ من كتب الداني، وهو من كلام ابن الجزريّ، وبعضه نقَلَه ابن الجزريّ عن الداني في كتابه "الموجز". ينظر: النشر ٢٦٣/١.

أعنى قوله: "لأنها مبتدأ بها ... إلخ"- ظهر لك فساد قول الجعبريِّ في تعليلها: إذ تلك جزءٌ لا لفصلٍ[1].

وهذا التعقّب ذو شقين، أوّلُهما: حَمْلَةُ النويريّ على الجعبريّ لتفضيله وتقديمه عبارة التيسير على عبارة الشاطبية، وأرى أن هذه الحملة مبالَغٌ فيها، ولا داعي لها؛ لأن الجعبريَّ لم يصرّح بخطأ الشاطبيّ هنا، ولم يَرُدّ قولَه، وكلّ ما فعله هو تفضيله وتقديمه تعبير الداني على تعبير الشاطبيّ دون ردٍّ منه لقول الأخير أو تخطئته، وتقديم قولٍ أو تعبيرٍ على آخر أمرٌ لا غبار عليه، ولا مانع منه، وكتب العلماء في شتى الفنون مَلْأَى بهذا.

ثم إن الجعبريّ نفسه قد صرّحَ بدخول حالة وصل «الفاتحة» بـ«الناس» في تعبير الشاطبيّ عندما علّلَ بقوله: "فإن الفاتحة وإن وُصِلت في اللفظ فهي مبتَدَأٌةٌ حُكماً؛ إذ ليس قبلها شيءٌ"[2].

وهذا بعد أن أشار بدخول هذه الحالة أيضاً عند بيانه إعراب لفظ "سورةً" في البيت، قرّرَ أنها جاءت نكرة في سياق الإيجاب لتعمّ جميع السُّوَر، والتقدير: أيّ سورةٍ، وهذا ما جعل الناظم يستثنى سورةَ التوبة بقوله: "سواها"[3].

أما الشِّقُّ الثاني فخاصّ برؤية الجعبريّ أن البسملة في أول سورة الفاتحة إنما هي جزءٌ من هذه السورة وآية منها، وليست للفصل بين سورتي الناس والفاتحة كما هو الشأن في بقية السُّوَر[4].

وهذه مسألة خلافية بين القراء، فليس كلهم يعتبرون البسملة جزءاً من الفاتحة وآية منها، مع اتفاق كل القراء عليها أول الفاتحة، فابنُ كثيرٍ وعاصمٌ والكسائيُّ يعتقدونها آية منها ومن كل سورة، يوافقهم حمزةُ على الفاتحة

(١) يقصدُ أن البسملة في أول سورة الفاتحة إنما هي جزءٌ من هذه السورة وآية منها، وليست للفصل بين سورة الناس والفاتحة.
(٢) كنز المعاني ٣٧٩/١.
(٣) كنز المعاني ٣٧٨/١.
(٤) ينظر: كنز المعاني ٣٧٩/١.

خاصة، وأبو عمرٍو وقالونُ ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدونها آية من الفاتحة"[١].

قال ابنُ الجزريّ: "والذي نعتقده أن كليهما [كونها آية من الفاتحة، أو ليست آية منها] صحيحٌ، وأن كلَّ ذلك حقٌّ، فيكون الاختلاف فيهما كاختلاف القراءات"[٢].

وبما إن المسألة فيها خلاف سائغ، فلا مجال لإلزام الجعبريّ بما تعقّبه به النويريّ.

التعقُّب الثاني:

نقل السخاويُّ جواز البسملة حال الابتداء بسورة التوبة، أو بأيّ آية من أوساطها، وعلّل لذلك واعتبره القياس فقال: "ورَوَى يحيَى والأعشى عن أبي بكر عن عاصم -/- التسميةَ في أول «براءة» في القراءة، وهو القياس؛ لأن إسقاطها إما أن يكون لأن «براءة» نزلت بالسيف، أو لأنهم لم يقطعوا بأنها سورة قائمة بنفسها دون الأنفال[٣].

فإن كان لأنها نزلت بالسيف فذاك مخصوصٌ بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمّي للتبرُّك، ألا ترى أنه يجوز بغير خلاف أن يقول مبتدِئاً: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ» ﴿ وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ﴾ [التوبة: ٣٦] وفى نظائرها من الآي، وإن كان إسقاطها لأنها لم يُقطَع بأنها سورة وحدها، فالتسمية في أوائل الأجزاء جائزة، وقد عُلم الغرض بإسقاطها، فلا مانع من التسمية"[٤].

---

(١) ينظر: كنز المعاني ٣٨٠/١، النشر ٢٧١/١.

(٢) النشر ٢٧١/١.

(٣) وهذان قولان من خمسة أقوال في هذه المسألة، وللمزيد ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦١/٨.

وما نقله السخاويُّ هنا من رواية يحيى والأعشى عن أبي بكر عن عاصم من البسملة في أول التوبة ضَعَّفَهُ ابنُ الجزريّ في النشر ٢٦٥/١.

(٤) ينظر: جمال القراء وكمال الإقراء: ٥٨٢، النشر ٢٢٦/١، شرح الطيبة للنويري ٢٩٦/١.

لكن الجعبريّ ردّ على السخاويّ نقله واختيارَه معلّلاً بأنّ ما اختاره السخاويُّ إنْ كان نقلاً فمسَلَّمٌ، وإلا فيَرِدُ عليه أنه تفريعٌ على غير أصل، ومصادم لتعليله(١).

فتعقّبه النويريُّ بقوله: "لعل الجعبريَّ لم يقِفْ على كلامه، وإلا فهو قد أقام الدليل على جوازها في أوّلها كما تقدّم"(٢).

وما تعقَّبَ به النويريُّ الجعبريَّ يحتمل الصواب والخطأ، وكونُ النويريّ يوافق ما ذهب إليه السخاويُّ لا يعني فساد ما ذهب إليه الجعبريُّ؛ إذْ قد صحّحَ ابنُ الجزريّ كِلَا القولين: جواز البسملة وعدمها في وسط سورة «براءة»، فقال:

"الابتداء بالآي وسط براءة قَلَّ من تعرّض للنص عليها، ولم أَرَ فيها نصّاً لأحد من المتقدمين، وظاهر إطلاق كثير من أهل الأداء التخيير فيها، وعلى جواز البسملة فيها نصَّ أبو الحسن السخاويّ في كتابه: "جمال القراء" حيث قال: ألا ترى أنه يجوز بغير خلاف أن يقول: «بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ كَآفَّةٗۚ﴾ وفي نظائرها من الآي، وإلى منعها جنح أبو إسحاق الجعبريّ، فقال رادّاً على السخاويّ: إن كان نقلا فمسلَّم، وإلا فيردُ عليه أنه تفريع على غير أصل وتصادم لتعليله.

قلت [أي ابن الجزريّ]: وكلاهما يحتمل، والصواب أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير «براءة»، لا إشكال في تركها عنده في وسط «براءة»، وكذا لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل، إذ البسملة عندهم في وسط السورة تبع لأوّلها، ولا تجوز البسملة أولها فكذلك وسطها.

وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقاً، فإن اعتبر بقاء أثر العلة التي من أجلها حذفت البسملة من أولها وهي نزولها بالسيف كالشاطبي ومن

(١) ينظر: كنز المعاني ٣٧٧/١.
(٢) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٢٩٧/١.

سلك مسلكه لم يُبسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها، أو لم يرها عِلّة بسملَ بلا نظر، والله تعالى أعلم"[١].

وما ذهب إليه السخاويُّ من جواز البسملة في أول «براءة» فهو لم ينفرد بهذا، بل سبقه إلى القول بهذا أبو الفتح ابن شِيطا[٢]، وأبو العباس المهدويّ[٣]، فأما ابن شيطا فقال: "ولو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول التوبة فاستعاذ، ووصل الاستعاذة بالتسمية متبرّكاً بها، ثم تلا السورة، لم يكن عليه حرج إن شاء الله تعالى، كما يجوز له إذا ابتدأ من بعض سورةٍ أن يفعل ذلك، وإنما المحذور أن يصل آخر الأنفال بأول «براءة»، ثم يفصل بينهما بالبسملة؛ لأن ذلك بدعة وضلال، وخرق للإجماع، ومخالف للمصحف"[٤].

وأما المهدويُّ فقال: "فأما «براءة» فالقراء مُجمِعون على ترك الفصل بينها وبين الأنفال بالبسملة، وكذلك أجمعوا على ترك البسملة في أوّلها في حال الابتداء بها، سوى من رأى البسملة في حال الابتداء بأوساط السور، فإنه يجوز أن يبتدأ بها من أول «براءة» عند من جعلها والأنفال سورة واحدة، ولا يبتدأ بها في قول من جعل عِلّة تركها في أولها أنها نزلت بالسيف"[٥].

والذي يُفهم من كلام المحقق ابن الجزريّ هو فساد هذا المذهب، وأنه غير صحيح، حيث يقول: "لا خلاف في حذف البسملة بين الأنفال

---

(١) النشر ٢٦٦/١.

(٢) عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا، صاحب كتاب: "التذكار في القراءات العشر"، توفي سنة: ٤٠٥هـ . غاية النهاية ٤٧٣/١.

(٣) أحمد بن عمّار بن أبي العباس أبو العباس المهدويّ، صاحب كتاب: الهداية في القراءات السبع، وغيره، توفي بعد سنة: ٤٣٠هـ . غاية النهاية ٩٢/١.

(٤) النشر ٢٦٤/١.

(٥) النشر ٢٦٤/١. والنصُّ هكذا في كتاب "النشر"، نسخة مجمع الملك فهد، بتحقيق: د. السالم الشنقيطي ٢٢٧/٣، أما في نسختي دار الكتب العلمية ٢٠٨/١، والمطبعة التجارية بمصر ٢٦٤/١ فقد تحرَّفَ إلى: "...فإنه لا يجوز أن يبتدأ بها من أول "براءة".

و«براءة» عن كل من بسمل بين السورتين، وكذلك في الابتداء بـ«براءة» على الصحيح عند أهل الأداء"[١].

فقوله: "على الصحيح عند أهل الأداء" يفيد أن القول بالابتداء في أول «براءة» بالتسمية قول فاسد غير صحيح لمقابلته بالصحيح.

ثم قال: "وممن حكى الإجماع على ذلك [عدم التسمية في أول «براءة»]: أبو الحسن ابن غلبون، وأبو القاسم ابن الفحام، ومكيّ، وغيرهم، وهو الذي لا يوجد نصٌّ بخلافه..."[٢].

ثالث تعقُّبات هذا الباب ما اعترض به الجعبريُّ على الشاطبي في قوله: "ومهما تصلها مع أواخر سورة فلا تقفنّ...".

حيث يرى أنّ المراد بالوقف في قول الناظم: "فلا تَقِفَنَّ" السكتُ، وكان الأَولَى بالناظم أن يأمر بعدم السكت فيقول: "وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَسْكُتَنَّ"؛ لِمـَا يلزم من نفي السكت نفي الوقف، بخلاف العكس[٣].

فقال النويريُّ: "قلتُ: الذى نص عليه أئمة هذا الشأن إنما هو الوقف خاصة، كما هو صريح كلام الشاطبيّ، وقال الداني في «جامعه»: واختياري في مذهب من فَصَلَ بأنْ يقف القارئُ على آخر السورة، ويقطع على ذلك، ثم يبتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة الأخرى، والله أعلم[٤].

ولم يُسبق الجعبريُّ بذلك، وكأنه فهمه من كلام السخاويّ حيث قال: "فإذا لم يصلها بآخر سورة جاز أن يسكتَ عليها"[٥]، وإنما مراده بالسكت الوقف؛ لأنه قال قبله: "اختار الأئمةُ لمن يفصل بالتسمية أن يقف القارئ على أواخر السور، ثم يبتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة"[٦].

---

(١) النشر ٢٦٤/١.
(٢)المصدر السابق.
(٣) ينظر: كنز المعاني ٣٨١/١.
(٤) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٢٩٧/١.
(٥)ينظر: فتح الوصيد ٢١٢/٢، شرح الطيبة للنويري ٢٩٨/١.
(٦) المصدران السابقان.

والنويريُّ مُحِقٌّ في تعقُّبه هذا، وإن كان هذا ليس من كِيسِهِ، وإنما ما ذكره هنا هو نصُّ كلام شيخه ابنِ الجزريّ في تعقُّبه واستدراكه على الجعبريّ[1].

ومع صحة التعقُّب إلا أنه يمكن أن يقال: لعل الجعبريَّ أراد تأكيد المعنى بالنهي عن الأضعف الذي يُفهم منه النهي عن الأقوى بالأحرى، لا لينص على أن الموضع موضع سكت، فهذا نظير قول الله تعالى: "فلا تقل لهما أُفٍّ" [الإسراء:١٧]، أما قول الشاطبيّ: "فلا تقِفنّ" فلا يلزم منه نفي السكت[2].

(١) ينظر: النشر ٢٦٧/١.
(٢) ينظر: الجعبريّ ومنهجه في كنز المعاني ٤٦٧/١.

المبحث الرابع

باب الإدغام الكبير

في هذا الباب خمسة تعقُّباتٍ للنويريّ على الجعبريّ:

الأوَّلُ:

قول الجعبريّ أن قوله تعالى: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤] يُدغَمُ باتفاق، فهو نظير قوله تعالى: ﴿بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١][(١)].

فتعقّبه النويريُّ بقوله: "وليس كذلك؛ بل رواه ابنُ حَبَش عن السوسي بإظهاره؛ لخفة الفتحة وسكون ما قبل"[(٢)].

ما تعقَّبَ به النويريُ الجعبريَّ هنا لا يلزمه؛ لأنه من المعلوم أن طريق السوسي من كتابَيِ "الشاطبية" و"التيسير" هو: عبدالله بن الحسين السامريّ[(٣)]، أما ابنُ حَبَش: الحسين بن محمد، فهو من طرق الطيبة وليس الشاطبية[(٤)]، ولا يعقل أن يحاكم النويريُّ الجعبريَّ ويتعقّبه في طريق من الطرق التي ليست من أصل الكتاب الذي يشرحه: «الشاطبية»، ولم يُلزِم هو نفسه بها.

الثاني:

ما أخذه النويريُّ على الجعبريِّ من تجويزه القراءةَ لأبي عمرٍو من الروايتين بإظهار المثلين والمتقاربين حال تحقيق الهمز وإبداله، وحال الإدغام مع إبدال الهمز، فقال: "وأما ما فهمه الشيخُ برهان الدين الجعبريّ

---

(١) ينظر: كنز المعاني ٤٧١/١.

(٢) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٣٤٠/١. وما ذكره النويريُّ في هذه الفقرة السابقة مأخوذ من كلام الجعبريّ قي شرحه، بتصرف يسير، دون أن يعزوه النويريُّ له.

(٣) ينظر: التيسير: ١١٣.

(٤) ينظر: النشر ١٣١/١.

من قول الدانى: «اعلم أن أبا عمرو ... إلخ[١]» من جواز الثلاث طرق المتقدمة[٢] لأبى عمرٍو بكماله[٣]، فغير مُتّجهٍ؛ لأن العمدة على قول القارئ: قرأتُ بكذا على ما يفهم من كلامه، والمعتمد عليه ما صرح به فى أسانيده، ولا يجوز الاعتماد على هذا؛ لأنه لم يقرأ به من طريقه، ولا يُترَك ما نُصّ عليه لما يُفهَمُ من الكلام، لا سيّما فى هذا العلم الموقوف على الرواية وصريح النقل"[٤].

وتعقُّبُ النويريّ هنا في ليس محله، وليس هو بمصيبٍ في تعليله أيضاً؛ لأنّ الداني في التيسير[٥] قد ذكر بشكل صريح عند حديثه عن إسناد قراءة أبي عمرٍو أنه قرأ للسوسي بالوجهين: الإدغامِ والإظهارِ، وكذا صرّح في جامع البيان[٦] أنه قرأ على فارس بن أحمد للسوسيّ بالإظهار وتحقيق الهمز الهمز الساكن، وبالإدغام مع تخفيف الهمز، وكذلك قرأ فارس بن أحمد على شيوخه.

فظهر بمجموع ما ذكره الداني في "التيسير" و"جامع البيان" أن الوجهين ثابتان عن السوسيّ.

---

(١) ونَصُّ الداني في التيسير ص: ١٧٢: "اعلم: أنّ أبا عمرٍو كان إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج في قراءته، أو قرأ بالإدغام لم يَهمز كل همزة ساكنة؛ سواء كانت فاءً أو عينًا أو لامًا، نحو قوله: «يُؤْمِنُونَ»، و«يُؤْلُونَ»، و«وَالْمُؤْتَفِكَاتُ».

(٢) وهي: ١ - الإظهار مع تحقيق الهمز. ٢ – الإظهار مع إبدال الهمز. ٣- الإدغام مع إبدال الهمز.

(٣) قال الجعبريُّ: "ويتركّبُ من البابين [الإدغام الكبير والهمز المفرد] أربعة مذاهب: ١- الإظهار والتحقيق، ٢- الإظهار والتخفيف، ٣- الإدغام والتخفيف، ٤- الإدغام والتحقيق... ومنع الإدغام مع التحقيق، وبه قال أبو العلاء، وبالثلاثة قرأتُ، وهي مفهومة من التيسير، «الإدغامُ والتخفيفُ» من قوله: إذا قرأ بالإدغام لا يَهمز"، و«الإظهار والتحقيق» من ضدّه، أي: إذا لم يُدغم همَزَ. و«الإظهار والتخفيف» من قوله: " إذا أدرج القراءة"، أي: ولم يُدغم لا يهمز ...". كنز المعاني ٤١٨/١.

(٤) ينظر: شرح الطيبة للنويريّ ٣٢٢/١.

(٥) ص: ١١٣.

(٦) ١/ ٣٢١.

أما رواية الدوريّ فذكَرَ في "التيسير" أنه قرأ بها على شيخه: عبدِ العزيز بن جعفر، ولكنه أطلقَ ولم يحدد بأيٍّ من وجهيِ الإظهار والإدغام قرأ عليه[١].

أما في "جامع البيان"[٢] فذكَرَ أن قراءته برواية الدوريّ كانت على شيخيه: عبدِ العزيز بن جعفر، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وأنّ أبا الفتح فارس بن أحمد أخبره أنه قرأ بهذه الرواية على شيوخه بإظهار الأول من المثلين والمتقاربين، وتحقيق الهمز الساكن، وكذا بإدغام الأول وتخفيف الهمز، ثم قال الداني: "وكذلك قرأتُ أنا على فارس بن أحمد".

وبناءً على ما سبق، تُحملُ الرواية التي أطلقها في «التيسير» و«جامع البيان»، ولم يعيّن فيها ما قرأ به على شيوخه، وهي قراءته على عبد العزيز بن جعفر، على الرواية التي عيّن فيها ما قرأ به على شيوخه في رواية الدوريّ، وهي قراءته على أبي الفتح فارس، والتي ذكر وعيّن فيها أنه قرأ فيها للدوري بالوجهين: الإظهار مع تحقيق الهمز، والإدغام مع تخفيف الهمز.

وبذلك يكون ما ذكره الجعبريُّ من تجويز الأوجه الثلاثة لأبي عمرٍو من الروايتين صحيحاً[٣]، وتعقُّبُ النويريّ ليس صواباً.

ثم إن قول النويريّ في التعليل: "لأن العمدة على قول القارئ: قرأتُ بكذا على ما يفهم من كلامه، والمعتمد عليه ما صرّح به في أسانيده...الخ"

---

(١) ومع عدم تحديد الداني صراحة لكن الراجح أنه قرأ عليه بالإظهار؛ لأن عبد العزيز بن جعفر قرأ على شيخه أبي طاهر بن أبي هاشم، وهذا الطريق طريق إظهار، قال أبو شامة: "واختار أبو طاهر بن أبي هاشم الإظهار كما هو مذهب سائر القراء". ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني: ٧٨ . كما أن هذا الطريق له توسط المنفصل. ينظر: جامع البيان ٤٧٢/١، فقرة رقم: ١٢٦٤.

(٢) ٣٢١/١.

(٣) «الإدغامُ وتخفيفُ الهمز، والإظهار وتحقيق الهمز» كلاهما من قراءة الداني على أبي الفتح فارس، ومن قول الجعبريّ: نقلاً عن الداني أنّ أبا عمرو بن العلاء كان إذا قرأ بالإدغام لا يَهمز"، ومن ضدّ ذلك القول، أما «الإظهار والتخفيف» فمن قوله: إذا أدرج القراءة لم يهمز، كما قال الجعبريُّ.

وهو يقصد به أن تصريح الداني في ذِكر إسناد أبي عمرو البصري في «التيسير» بجواز الوجهين: الإظهار والإدغام للسوسيّ، وجواز الإظهار فقط للدوري، لا كما قال الجعبريّ، هذا القولُ من النويريّ مجانب للصواب، واستشهاده بأن الداني وإن لم يصرّح بكيفية قراءته على شيخه عبد العزيز بن جعفر من رواية الدوريّ في «التيسير»، وتصريحه بذلك في «جامع البيان» بقوله: "اعلم أن الداني صرح بطريق «التيسير» في أسانيده فقال في إسناد قراءة أبى عمرو: قرأتُ بها القرآن كله من طريق أبى عُمرَ- يعنى الدوريّ- على شيخنا عبد العزيز ... وصرح في «الجامع» بأنه قرأ على عبد العزيز بالإظهار والتحقيق"[1] هو استشهادٌ لم يُصِب فيه النويريُّ؛ لأن الداني ما صرّح في «جامع البيان» بما قاله النويريّ، وإنما صرّح بالوجهين للدوريّ، وهو ما يرجّحُ ويصوّبُ ما ذكره الجعبريّ لا ما تعقّبه فيه النويريّ بأنها كانت بالتحقيق.

ثالثها:

ما أخذه النويريُّ على الجعبريِّ من منعه الرَّومَ حال الإدغامِ، وتفسيره الرَّومَ في بيت الشاطبيّ: (وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا) [الشاطبية، بيت رقم: ١٥٥] بالإشمام، واعتباره لهما شيئاً واحداً، فقال: "وإذا فهِمتَ هذا علِمتَ أن فى كلام الجعبريّ نظراً؛ وذلك أنه قال: «يتعذر الروم؛ لأن المروم محرك بحركة ناقصة» وهو مسَلّم، ثم قال: «والمتحرك يمتنع إدغامه»[2]، قلنا: هذا نشأ من الاشتراك؛ لأنه إن أراد الإدغام التامّ فمسَلّمٌ، أو الناقصَ وهو المراد، فممنوعٌ"[3].

---

(١) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٣٢٢/١.

(٢) كنز المعاني ٤٨٩/١. وينظر: التيسير: ١٥٤.

(٣) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٣٤٩/١. أي أنّ الجعبريَّ إنْ أراد أنّ المتحرك يمتنع إدغامه إدغاماً تامّاً، أي محضاً، فهذا أمر مسلّمٌ، ولكن المراد به هنا الإدغام الناقص، أو ما يطلق عليه تجوّزاً إخفاء أو اختلاساً؛ لأجل ذلك فكلام الجعبريّ - من وجهة نظر النويريّ - فيه نظرٌ، وممنوع. وشاهدُ أن مقصود النويريّ بالروم هنا الاختلاس: قوله في شرح البيت التالي: (...والصحيح قَلّ إدغامه للعسر والإخفا أجلّ): "وطريقة أكثر المتأخرين أنه مُخفَى، بمعنى: مختلَس الحركة، وهو المسمى بالرَّوم فى المسألة قبلها".

ونصُّ كلام الجعبريّ: "اعلم أن قول الناظم: (أَشْمِمْ) جارٍ على حقيقته لإمكانه؛ لأن الحرف الذي يُشَمُّ ساكن في الحالين، بدليل ما أنشده سيبويه:

مَتَى أنامُ لا يُؤَرِّقْنِي الكَرِيّ .. لَيْلاً ولا أَسْمَعُ أَجراسَ المَطِيّ

بإشمام القاف، وهي بإزاء السين من مستفعلن، وقوله: (رُمْ) متعَذِّرٌ؛ لأن الحرف المُرامَ متحرّك بحركة ناقصة، كما قال [الناظمُ]: (وَرَوْمُهُمْ كَمَا وَصْلِهِمْ) [الشاطبية، بيت رقم: ٣٥٦]، والمتحرّكُ يُمنَعُ إدغامه كما قررنا، وهو معنى قول التيسير: غير أنّ الإدغام الصحيح يُمتَنعُ مع الروم... فمعنى قوله: (اشْمِمْ) على اصطلاح البصريين، (ورُمْ) على اصطلاح الكوفيين، وهو الإشمام، وأولى منه: أشْمِمْ لفظاً ورُمْ تقديراً"(١).

ثم يعترض الجعبريُّ على كون المراد من الرَّوم في البيت تعريفه المشهور: "النطق ببعض الحركة"، وهو ما يُسمَّى بالإخفاء تجوُّزاً، فيقول: "ومن قال هو إخفاءٌ واللفظ ببعض الحركة، غير سديد"(٢).

والخلاف في هذه المسألة من جواز الرَّوم أو الإشمام حال الإدغام، أصله ما حكاه اليزيديُّ وشجاعٌ عن أبي عمرو أنه كان إذا أدْغَمَ الحرفَ الأولَ من الحرفين المتماثلين أو المتقاربين، وكان مخفوضاً أو مرفوعاً؛ أشارَ إلى حركته تلك؛ دلالةً عليها(٣).

وهذه «الإشارةُ» اختُلِفَ في تفسيرها، فيذكرُ ابنُ الجزريّ أنّ ابنَ مجاهدٍ حملها على الرَّوْم، وسمَّى الرَّوْمَ إشماماً، كما هو مذهب الكوفيين(٤)، وحمَلَها أبو الفرج الشنبوذيّ على الإشمام، وتكون حالة الرفع في المدغَم مرئيةً لا مسموعة، أما حال خفض المدغَم فتكون مضمرةً في النفس، لا مرئية ولا مسموعة، وهو بهذا يوافق مذهب البصريين في المراد من الإشمام. أما الجمهور فحملوا هذه الإشارة على الرَّوم والإشمام معاً(٥).

(١) كنز المعاني ٤٨٩/١. وينظر: التيسير: ١٥٤.
(٢) كنز المعاني ٤٨٩/١.
(٣) ينظر: جامع البيان٤٥٨/١، التيسير: ١٥٤.
(٤) ينظر: السبعة: ١٢٢.
(٥) ينظر: النشر ٢٩٦/١.

وما ذهب إليه الجعبريُّ من مَنْعِ الرَّوْم حال الإدغامِ، وجعله متعذِّراً مذهبٌ صحيحٌ إن قصد الرَّوْمَ حال الإدغام المحضّ التامّ، والمحققون على ذلك[(١)]؛ لأنّ الإدغام المحض يستلزم إسكان الحرف المدغَمِ، ورَوْمه يستلزم تحريكه بحركةٍ ما[(٢)]، وهما لا يجتمعان في آنٍ، والصواب أن الرَّوْمَ المرادَ هنا وجهٌ أدائيٌّ يخالفُ الإدغامَ المحضَ، كما يخالف الإشمام، والإظهار، قال ابنُ الجزريّ-نقلاً عن أبي شامة-: "نعم، يمتنع الإدغام الصحيح مع الرَّوم دون الإشمام، إذ هو هنا عبارة عن الإخفاءِ والنطقِ ببعض الحركة، فيكون مذهبا آخر غير الإدغام، وغير الإظهار كما هو في ﴿ تَأۡمَنَّا ﴾ [يوسف:١١][(٣)].

وعليه، فما ذهب إليه الجعبريُّ له وجهٌ، وإن كان الجمهور على التفرقة بين الروم والإشمام، واعتبار كل منهما وجها مستقلاً جائزاً حال الإدغام، وأن الأصل لأبي عمرو هو الإدغام المحض التامّ[(٤)].

رابعها:

رابع تعقُّبات هذا الباب ما أخذه النويريُّ على الجعبريّ من قصوره لفظ الشاطبي على القصر فقط في اللين غير المهموز، حيث قال: "قال الجعبريُّ: ظاهرُ عبارة الشاطبيّ في اللين القصر، وفيه نظرٌ، بل يؤخذ منها الثلاثة من قوله: «وَوَرْشٌ يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزَ»؛ لأن كلامه في حرف اللين، وهو يَسْلَمُ من عدم الفرق بين سكون الوقف والإدغام، وأيضاً فقوله:

(١) ولم ينازع في ذلك أحد، حتى النويريّ نفسه قد سلّمَ للجعبريّ في هذا، حيث قال: "لأنه إن أراد الإدغام التام فمسَلَّمٌ". ينظر: شرح الطيبة له ٣٤٩/١.

(٢) ينظر: العقد النضيد في شرح القصيد، للسمين الحلبي ٥٥٥/١.

(٣) ينظر: النشر ٢٩٧/١.

(٤) ينظر: النشر ٢٩٧/١. وفيه: أن رواية ابن جرير عن السوسي فيها النص على أنّ الإدغام المحض هو الأصل، وعليه كثير من العراقيين، وهناك من ذكر الإدغام المحض مع الروم والإشمام كابن الباذش، ومن لم يعوّل على الروم والإشمام ولا ذكرهما ألبتة، كالهذلي وأبي العلاء وكثيرٍ من الأئمة، ومن ذكرهما نصاً، ولم يمنع غيرهما كالداني والجمهور.

(وَوَرْشٌ) مقابل لقوله: «وَفِي عَيْنٍ ... » وسكونه لازم؛ فضدُّه ما سكونه عارض فيهما"[1].

ويبدو هنا تسرُّع النويريّ في تعقُّب الجعبريّ؛ لأن الأخير لم يقُلْ ما قوَّلَهُ النويريُّ، بل قال: إنْ لقي حرفي اللين همزةٌ متصلةٌ ففيه وجهان حسنان... الوجهان: مدٌّ، وتوسيطٌ عُبِّر عنه بالقصر، لورشٍ حالي وصله ووقفه مطلقاً، واستعمل الباقون الوجهين عند سكون الهمز للوقف مطلقاً. ثم قال:

تنبيهاتٌ: عُلِم أن مراده بالقصر التوسيط من قوله بعدُ: «سقوط المد»، ويصدق عليه القصر بالنسبة إلى الإشباع، ولا يجيء وَجْهَا الباقين إلا في الهمزة المتطرفة، ثم قال: وعن الباقين وجهٌ ثالثٌ وهو القصر الحقيقيّ في الوقف بالإسكان المعبّر عنه بـ «سقوط المد» الفرعي، وورش يوافق الباقين في كل موضع يوجد حرف اللين وساكن الوقف بعده غير همزة"[2].

وقال الجعبريُّ أيضاً: "ورشٌ يوافق الباقين في حرف اللين إذا سكن ما بعده للوقف وليس بهمزة، نحو: ﴿إِحۡدَى ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِ﴾ [التوبة: ٥٢]، ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿مِّنۡ خَوۡفٍ﴾[قريش: ٤]، وينبغي أن يُعلَمَ مذهبهم فيه لتُعلمَ الموافقة فيه، والذي تقرَّرَ لهم فيه القصرُ؛ لأنه خارجٌ عن ضابط المد، أو يُقدّر: «وورشهم يوافقهم على إسقاط المد في «حيثُ»؛ لأنه أقرب مذكور"[3].

فتعقُّبُ النويريِّ ليس في محلّه؛ لأن الجعبريَّ وإن قال بالقصر في اللين، لكنه ذكر بعد ذلك أنّ الأوجه الثلاثة داخلةٌ أيضاً، ويحتملها كلام الناظم، وإن كان القول بالقصر عنده هو الاحتمال الأقوى؛ لأن في كلام الداني ما يُفيد ذلك، لكنه لم ينفِ احتمال إرادة الأوجه الثلاثة ودخولها، فقال: "...لكن يصِحُّ تقدير: (يوافقهم) على الثلاثة المتقدمة؛ لأنهم قائلون بها...

(١) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٣٥٠/١ .
(٢) ينظر: كنز المعاني ٥٦١/٢ ـ ٥٦٣.
(٣) ينظر: كنز المعاني ٥٦٤/٢.

وهذا وإن كان منقولاً ويحتمله كلام الناظم، لكن يلزم منه التسوية بين المشهور وغيره؛ لأن الداني قال فيه: «فعامة أهل الأداء والنحويين لا يرون الإشباع لهما، لزوال معظم المد منهما، وخروجهما من حال الخفاء إلى حال البيان»[١]، ثم نقل المدَّ والتوسيط"[٢].

التعقُّبُ الخامسُ:

أَخَذَ النويريُّ على الجعبريّ إنكاره الإخفاءَ فيما أُدغِمَ من المثلين أو المتقاربين، وكان قبل المدغَم ساكن صحيح، مثل: ﴿ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَكَ ﴾ [البقرة: ١٢٠]، ﴿فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا﴾ [مريم: ٢٩]، وأنه لم يقرأ بهذا الإخفاء أحدٌ، وإنما الصحيح أنه إدغام محض، ولا عبرة بإنكار اللغويين، "لأنه لا جائز أن يكون إخفاء الحركة؛ لأن الحرف حينئذ يكون مختلَساً ظاهراً، لا مُدغَماً ولا مُخْفَى، كـ: ﴿يَأۡمُرُكُمۡ﴾ [البقرة: ٦٧ وغيرها]، ولا قارئ به، ولا جائز أن يكون إخفاء الحرف؛ لأنه مقلوب متصل تام التشديد، وهذه حقيقة المدغم، فتسميته إخفاء لا تقلب حقيقته. ولو فرضنا حقيقة الإخفاء لا يندفع الإشكال؛ لأن الحرف الْمُخْفَى ساكن[٣].

فقول الجعبريِّ "أنّ الإخفاء لا قارئ به" فيه نظرٌ، وهو ممنوع في رأي النويريّ؛ لأن هذا الإخفاء هو طريقة أكثر المتأخرين[٤]، وإنكاره له يدل على أنه لم يطلع عليه، ولم يقرأ به؛ ولهذا لم ينص الجعبريّ في متن «النزهة» إلا على الإدغام[٥].

---

(١) ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد ص: ١٧٥.

(٢) ينظر: كنز المعاني ٥٦٤/٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) ينظر شرح قول الشاطبيّ: "وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ .. عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصِلا".

وقول ابنِ الجزريّ: "ومعتلٌّ سَكَن.. قبل امددن واقصره والصّحيح قَلّ.. إدغامه للعسر والإخفا أجَلّ. كما ينظر النشر ٢٩٩/١.

(٥) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٣٥٢/١. والجعبريُّ في متن "نزهة البررة في القراءات العشرة" يقول:

وإنْ صحّ قبل الساكن إدغامُه اغتُفِرْ .. لعارضه كالوقف أو أن يُقَدَّرا

فالجعبريُّ يمنع الإخفاء، والنويريُّ يجوِّزُهُ، وهو الصواب، فكُلّاً من الإدغام المحض والإخفاء، في المدغَم الذي قبله ساكن صحيحٌ، ثابت صحيح مأخوذ به، كما قال غير واحدٍ من المحققين[1].

ومن قال إخفاء فغيرُ محقِّقٍ .. إذ الحرفُ مقلوبٌ وتشديده يُرَى.

(١) ينظر: جامع البيان، للداني٤٥٨/١، التيسير: ١٥٤، النشر ٢٩٩/١.

المبحث الخامس

باب المد والقصر

وفيه أربعة تعقُّبات، «الأولُ»:

يرى الجعبريُّ أن مقدار المد حال إشباع البدل لورش أقلّ من مقداره في المتصل والمنفصل لورش أيضاً[١]، فتعقَّبَ النويريُّ قوله؛ لأنّ الجمهور على التسوية بينهما[٢].

والنويريُّ مُحِقٌّ فيما تعقَّبَ وعلّلَ به، فمذهبُ الجمهور عدم التفرقة بين مقدار المدّ في المتصل والمنفصل، والبدلِ لورش حالة إشباعه[٣]، رُوِيَ ذلك عن ابن سفيان[٤]، ومكيّ[٥]، وابن شريح[٦]، والمهدويّ[٧]، وأبو الطاهر بن خلف[٨]، والهذلي[٩]، والخزاعيّ[١٠]، والحصريّ[١١]، وابن الفحام[١٢].

---

(١) ينظر: كنز المعاني ٥٤٥/٢، وما يراه الجعبريُّ هنا علّل له تلميذه ابن الُجندي بقوله: "لأنه إن قصر فيكون قد أخلّ بالمقصود، وهو الفصل بين القويّ والضعيف، وهما الهمزة وحرف المدّ، ولو مدّه مداً طويلا لكان في ذلك تسوية بين ما الهمزة متقدمة فيه (البدل)، وبين ما هي متأخرة فيه (المتصل والمنفصل)، فمدَّ مدّاً متوسطاً مراعاةً للأمرين". الجوهر النضيد: ٢٣٧، (للباحث: خالد بن محمد إسحاق).

(٢) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٣٨٩/١.

(٣) ينظر: النشر ٣٣٩/١.

(٤) ينظر: النشر ٣٣٩/١.

(٥) ينظر: التبصرة: ٩٥، فتح الوصيد ٢٧٣/٢. قال في النشر ٣٣٩/١: "وعبارته في "التبصرة" تحتمل الوجهين جميعاً، وبالإشباع قرأتُ من طريقه"، وقال قبل ذلك بقليل: قلتُ: وقفتُ له [أي: لمكيّ] على مؤلَّف انتصر فيه للمدّ في ذلك، ورَدَّ على من رَدَّهُ، أحسَنَ في ذلك وبالغَ فيه.

(٦) ينظر: الكافي: ٢١٠، النشر ٣٣٩/١.

(٧) ينظر: النشر ٣٣٩/١.

(٨) ينظر: العنوان: ١٤٦، النشر ٣٣٩/١.

(٩) ينظر: الكامل ٤١١/٣، النشر ٣٣٩/١.

(١٠) ينظر: النشر ٣٣٩/١.

(١١) ينظر: القصيدة الحصرية: ١٠١، وفيها يقول: وإن تتقدمْ همزةٌ نحو آمنوا.. وأُوحيَ، فامددْ ليس مدُّكَ بالنُّكْرِ، وينظر: النشر ٣٣٩/١.

(١٢) ينظر: التجريد: ٨٤، النشر ٣٣٩/١.

الثاني:

يرى الجعبريُّ أن كلَّ من استثنى كلمة ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] من إجراء الأوجه الثلاثة فيها لورش بخلفه، ولم يقيّدْ ذلك الاستثناء بحالة وصلها بكلمة ﴿عَادًا﴾ قبلها، أو الابتداء بها، فالإطلاق وعدم التقييد يعُمّ الحالتين، وكذلك تعليلهم(١)، وهذا الحكم (استثناءها) يشمل حالة وصلها، أما حالة الابتداء بكلمة ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ فلا يشمله؛ لإمكان تقدير الهمزة، التي هي سبب المد.

وتعقَّبه النويريُّ بقوله: "وإذا فهِمتَ ذلك علِمتَ أنّ قول الجعبريّ ... أما في الابتداء بها فلا- فيه نظرٌ؛ لأن إطلاق الحكم لفظاً لا يقطع فيه النظر عما أدّى إليه الدليل، بل يفيد بما يمكن فيه وجود الدليل"(٢).

وتعقُّبُ النويريّ في محله، وهو مصيب في تعليله؛ لأنه قد يُبتدأ بمثل هذه الكلمة ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾ ، وتكون مدَّ بدلٍ لورشٍ، يصح استثناؤه عند من استثناه، وتجري فيه الأوجه الثلاثة عند من لم يَستثْنِهْ، وذلك عند عدم الاعتداد بالعارض، وهو تحريك اللام حالة النقل، والابتداء بهمزة الوصل.

وذلك لأنّ كلَّ من يقرأ بالنقل في بعض الكلمات كورشٍ في الحالين، أو حمزةَ وقفاً، أو قالونَ وابنِ وردانَ وغيرهما في بعض الكلمات، يجوز له حال البدء بالكلمة التي تقدّم الهمز فيها على حرف المد، وفيها لام تعريف، نحو﴿ٱلۡأُولَىٰ- ٱلۡأٓخِرَةُ- ٱلۡإِيمَٰنِۚ﴾ وجهان، الأول: البدءُ بهمزة الوصل، وعدم الاعتداد بالعارض، وهو تحريك اللام هكذا: ﴿ اَلُولَى- اَلاٰخِرَة - اَلِيمَان﴾.

الثاني: الابتداء باللام المحركة بسبب النقل ، والاعتداد بالعارض، هكذا: ﴿ لُولَى- لَاخِرَة - لِيمَان﴾. وفي الحالة الأولى يجوز لورش في

(١) علة من استثناها من البدل وأجرى فيها القصرَ فقط: امتناع تقدير وجود الهمزة؛ لامتناع تقدير سكون اللام المدغَمِ فيه، فأشبهت اللازمة كقوله تعالى: (أنداداً لِّيضلوا) [إبراهيم: ٣٠]. كنز المعاني ٥٥١/٢.

(٢) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٣٩٣/١.

البدل الأوجه الثلاثة: القصر، التوسط، المد، على قاعدته، أما في الحالة الثانية فليس له في البدل إلا القصر[١].

الثالث:

أجاز الجعبريُّ في واو كلمةِ (سوءات) المضاف إلى مثنى أو جمع، الأوجهَ الثلاثةَ من مجموع مذهَبَيْ من استثناها، ومَن لم يَسْتَثْنِها[٢]، فتعَقَّبَه النويريُّ فقال: "وقع للجعبريّ في (سَوْآت) تركيبٌ، فجعل في الواو ثلاثة أوجه، وضربها في ثلاثة الهمزة، وقد ظهر لك فسادُ ذلك"[٣].

والنويريُّ هنا مصيبٌ في تعقُّبه؛ لأن كلَّ من روى إشباع اللين المهموز استثنى كلمةَ (سوآت)؛ فعلى هذا يكون الخلاف فيها دائراً بين القصر والتوسط، ثمّ إن كلّ مَن روى التوسط فيها رَوَى في البدل التوسطَ أيضاً[٤]، فعلى هذا لا يكون فيها إلا أربعة أوجه: قصر اللين (الواو) وعليه الأوجه الثلاثة في البدل (الألف)، ثم توسط اللين وعليه التوسط في البدل، وقد نظم ابن الجزريّ فيها هذا البيت:

وَسَوْآت قَصْرُ الْوَاوِ، والْهمزَ ثَلِّثاً .. وَوَسِّطْهُمَا، فَالكُلّ أَرْبَعَة فَادْرِي[٥]

الرابع:

يرى الجعبريُّ أن مما يجبُ مَدُّهُ: حرفُ المدّ الواقع قبل الحرف المسكَّن للإدغام نحو: ﴿مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ رَبَّنَا﴾ [آل عمران:١٩٣، ١٩٤] فليس في حرف المدّ إلا الإشباع؛ لأن الشاطبيَّ اقتَصَرَ في تخصيص الوجهينِ المتأصّلين وهما: التوسط والإشباع على الساكن للوقف فقط في قوله: "وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ .. وعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلا" [الشاطبية، البيت: ١٧٦][٦].

(١) ينظر: النشر ٣٤٣/١، البدور الزاهرة، للقاضي: ٣٠٨.
(٢) ينظر: كنز المعاني ٥٦٦/٢.
(٣) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٣٩٥/١.
(٤) وهذا مذهب الداني. ينظر: النشر ٣٤٧/١، شرح النويري ٣٩٥/١.
(٥) ينظر: النشر ٣٤٧/١.
(٦) ينظر: كنز المعاني ٥٥٣/٢.

فتعقَّبه النويريُّ بقوله: "قال الجعبريُّ في شرحه لقول الشاطبيّ: «وعن كلّهم بالمدّ ما قبل ساكن»: وحيث اقتصر على تخصيص سكون الوقف اندرج فى الأول، - يعنى: وعن كلهم- نحو: ﴿ مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ رَبَّنَا ﴾ [آل عمران:١٩٣، ١٩٤]، (وَلَا تَّعَاوَنُواْ) [المائدة:٢] مدغمين، (وَمَحۡيَايْ) [الأنعام:١٦٢]، (وَٱلَّـيْ) [الطلاق:٤] مُسَكَّنَيْنِ، وتعيَّن مدُّها وجهاً واحداً عنده... قلتُ: أما الثلاثة الأخيرة[(١)] فواجبة المدّ؛ للزوم السكون كما تقدَّمَ، وأما الأول فلم يندرج أصلاً؛ لِمَا تقدَّمَ آنفاً"[(٢)].

وتعقُّبُ النويريّ في محله، لكن تعليله غير مستوفى، فما سُكِّنَ للإدغام، وكان قبله حرف مدٍّ نحو: (مَعَ ٱلۡأَبۡرَار رَّبَّنَا) ، (ٱلرَّحِيم مَّٰلِكِ) [الفاتحة: ٣، ٤]، (دَاوُۥدُ جَالُوتَ) [البقرة: ٢٥١] فالجمهور على إجراء الأوجه الثلاثة في حرف المد الواقع قبل المدغَمِ؛ لأن الساكن للإدغام يُشْبِهُ الساكنَ للوقف[(٣)]، والساكنُ للوقف تجوز فيه الأوجه الثلاثة فكذلك الساكن للإدغام، قال ابنُ الجزريّ: "لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون محرّكاً، أو ساكناً، فإن كان محرّكاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً فلا يخلو إما أن يكون معتلاً، أو صحيحاً، فإن كان معتلاّ، فإن الإدغام معه مُمْكِنٌ حَسَنٌ؛ لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه، وهي المد، والتوسط، والقصر، كجوازها في الوقف، إذْ كان حكم المُسَكَّنِ للإدغام كالمُسَكَّنِ للوقف كما تقدم، وممن نَصَّ على ذلك الحافظُ أبو العلاء الهمذاني فيما نقله عنه أبو إسحاق الجعبريّ، وهو ظاهر لا نعلم له نصاً بخلافه"[(٤)].

---

(١) يقصد: "ولا تَّعاوَنُوا"، "ومَحْيايْ"، "والّلايْ".

(٢) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٤٠٤/١. وهو يقصد بقوله لما تقدّمَ آنفاً" ما ذكره قبل عدة صفحات، عند ابتدائه شرح قول الناظم: "وأشبع المدَّ لساكنٍ لزم..."، حيث أصَّلَ أنّ ما كان نحو قوله تعالى: "ولا تَّعاوَنُوا" فهو من المدّ اللازم المشددٌ، وما كان نحو قوله تعالى: "ومَحْيايْ"، "والّلايْ" فهو من اللازم المخفف، وكلاهما مما أجمع القراء على مدّه مدّاً مشبَعاً من غير إفراطٍ قدراً واحداً؛ إلا ما ذكره ابنُ مهران من التفاوت في مدّه، والمحققون على خلاف قوله. ينظر: شرح الطيبة ٤٠٠/١.

(٣) ينظر: إبراز المعاني: ١٠٠، العقد النضيد ٥٥٦/١.

(٤) النشر ٢٩٨/١.

وقول النويريّ: "وأما الأول [أي: "الأبرار رّبنا"] فلم يندرج أصلاً" صوابٌ؛ لأن سكونه غير لازم، فلا يندرج في قول الشاطبيّ: (وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ)؛ لأن المقصود به هنا: الساكن اللازم(١)، بدليل ذِكْرِ الناظم سكونَ الوقف بعد ذلك في قوله: "وعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلا". أمّا قول النويريّ في تعليله: "لِمَا تقدّم آنفاً" فأرى أنه غير وافٍ، والأَوْلى أن يضاف إليه ما سبق قوله من كلام العلماء من التشابه بين سكون الإدغام وسكون الوقف.

(١) ينظر: فتح الوصيد ٢٧٨/٢، إبراز المعاني: ١٢٠، اللآلئ الفريدة ١٦٧/١، الجوهر النضيد: ٢٥١.

المبحث السادس

باب الهمزتين من كلمة

وفيه تعقُّبٌ واحدٌ، حيث ذهب الجعبريُّ إلى جواز إبدال الهمزة الثانية ألفاً في لفظ ﴿ءَامَنتُم﴾ [الأعراف:١٢٣، طه:٧١، الشعراء:٤٩] على أصل القاعدة التي ذكرها الشاطبيُّ بقوله: "وَقُلْ أَلِفاً عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لِوَرْشٍ..." [الشاطبية، البيت: ١٨٤]، فيصير اللفظ عنده بهمزة محققة، بعدها ألفٌ بدلٌ عن الهمزة الثانية، ثم ألفٌ أخرى مكان الهمزة الثالثة المبدلة للكل[١]، ثم يحذف أحد الألِفين للساكنين، ثم حكى الجعبريُّ عن الداني فى كتابه «الإيجاز» أنه جوَّزَ إبدالَ الهمزة الثانية لورش[٢].

وقد تعقَّبَ النويريُّ الجعبريَّ من خلال كلامه في مسألتين، الأولى: تجويزه إبدال الهمزة الثانية ألفاً، المسألة الثانية: تجويزه حذف الهمزة الثانية المبدلة ألفاً[٣]، على أصل قاعدة ورش[٤]، فقال: "أما تجويز [حذف] الهمزة ففيه نظرٌ؛ لمخالفته لما تقدَّم من القياسي في ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨]، وأما ما حكاه في «الإيجاز» من إبدال الثانية ألفاً له، فهو وجهٌ قال به بعضُ من أبدلها في (پ) ونحوها، وليس بسديدٍ لما تقدم، ولعله وَهْمٌ من بعضهم".

والنويريُّ مصيبٌ فيما تعقّبَ فيه الجعبريَّ؛ لأن وجه حذف الهمزة من "آمنتم" لورش يجعل الاستفهام يلتبس بالخبر، وهو ما أشار بقوله: "أما تجويز [حذف] الهمزة ففيه نظرٌ؛ لمخالفته لما تقدَّم من القياسي في ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ ، حيث نقل عند حديثه عن هذا اللفظ: ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ كلام شيخه ابن الجزريّ، وهو أنّ أصحاب الأزرق اتفقوا على تسهيلها بين بين، وعدم إبدالها أو حذف ألِفها؛ لما يلزم من ذلك من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف أحدهما[٥].

---

(١) من قول الناظم: "... ءَآمَنْتُمُ لِلكُلِّ ثَالِثًا ابْدِلا". الشاطبية، البيت: ١٨٩.
(٢) كنز المعاني ٥٨٨/٢.
(٣) لقوله: "وألفٍ بدلٍ عن الثانية... ثم يحذف أحدهما للساكنين". كنز المعاني ٥٨٨/٢.
(٤) ينظر: الجوهر النضيد: ٣٠٥.
(٥) ينظر: النشر ٣٦٥/١، شرح الطيبة للنويري ٤٢٥/١.

أما مسألة تجويز الجعبريّ إبدال الهمزة الثانية ألفاً في لفظ (يٓ) ، وهو ما حكاه عن الداني في "الإيجاز" فهي مخالفة لما ذكره الداني في التيسير فلم يذكر فيه[1] لورش إلا التسهيل.

وقد ردَّ ابنُ الجزريّ وجه الإبدال هذا فقال: "وأما ما حكاه في "الإيجاز" وغيره من إبدال الثانية لورش فهو وجهٌ قال به بعضُ من أبدلها في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه، وليس بسديد؛ لما بيناه في ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ فيما تقدَّمَ[2]، إذ لا فرق بينهما، ولعل ذلك وَهْمٌ من بعضهم، حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرؤونها بالخبر، وظن أن ذلك على وجه البدل، ثم حذفت إحدى الألفين وليس كذلك، بل هي رواية الأصبهاني، عن أصحابه، عن ورش، ورواية أحمد بن صالح، ويونس بن عبد الأعلى، وأبي الأزهر، كلهم عن ورش يقرؤونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص، فمن كان من هؤلاء يروي المد لما بعد الهمز يمد ذلك، فيكون مثل: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾[البقرة:٨٢ وغيرها]، لا أنه بالاستفهام وأُبدِلَ وحُذِفَ، والله أعلم"[3]

(١) ص: ٣٦٠.

(٢) لأنّ الإبدال ألفاً ينشأ عنه اجتماع ألفين، فتحذف إحداهما، فينشأ عن ذلك التباس الاستفهام بالخبر، وكذلك اتفق المحققون على عدم الإدخال في هذا اللفظ؛ لئلا يصير اللفظ في تقدير أربع ألفات: الأولى همزة الاستفهام، والثانية الألف الفاصلة، والثالثة همزة القطع، والرابعة المبدلة من الهمزة الساكنة، وذلك إفراط في التطويل، وخروج عن كلام العرب. ينظر: النشر ٣٦٥/١.

(٣) ينظر: النشر ٣٦٩/١، شرح الطيبة للنويري ٤٢٦/١.

المبحث السابع

باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره:

وفيه تعقُّبٌ واحدٌ، حيث ذهب الجعبريُّ إلى جواز الوقف بالتحقيق على (أَلْ) لخلادٍ، فقال: "وإن وقفْتَ على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ فلخَلَفٍ وجهان، ولخلادٍ ثلاثةٌ: النقل والسكت وعدمهما"[(١)].

فتعقَّبه النويريُّ بقوله: "وقد ظهر أن "التحقيق" لا يجوز أصلاً، والمنقول فيها وجهان: التحقيقُ مع السكت، وهو مذهب أبى الحسن طاهر بن غلبون، وابنِ شُريح، وابنِ بَـلِّيمة، وصاحبِ «العنوان»، وغيرهم عن حمزة بكماله، وهو طريق أبى الطيب بن غلبون، ومكيٍّ عن خلفٍ عن حمزةَ. والثانى: النقل، وهو مذهب فارسٍ، والمهدويِّ، وابنِ شُريح أيضاً، والجمهور، والوجهان فى «التيسير»، و«الشاطبية»[(٢)].

هذه المسألةُ (الوقف بالتحقيق من غير سكت على "أل") من المسائل المشكلة، وقد تنازع فيها أهل النقل والرواية من المتقدمين والمتأخرين، وما أخذه النويريُّ على الجعبريّ فيها من منْع هذا الوجه، هو مذهب شيخه ابن الجزريّ الذي يقول: "وحُكِي فيه [نحو: "الأرض" وقفاً] وجهٌ ثالثٌ، وهو التحقيق من غير سكت كالجماعة، ولا أعلمه نصّاً في كتاب من الكتب[(٣)]، ولا في طريق من الطرق عن حمزة؛ لأنّ أصحاب عدم السكت على لام

(١) كنز المعاني ٦٦٢/٢. وأكّد الجعبريُّ ما أخذه عليه النويريُّ في ص: ٦٦٣ من الجزء ذاته، حيث قال: "إذا ابتدأ حمزةُ بنحو (الأنهار) ووقف عليها فله: السكت، وتركه، والنقل، مع همزة الوصل وحذفها".

(٢) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٤٨٧/١.

(٣) سيأتي أن هذا الوجه منصوص عليه في بعض الكتب كالتذكرة ١٥٧/١، وإبراز المعاني: ١٦١، وغيرهما.

التعريف عن حمزة، أو عن أحد من رواته حالة الوصل مُجمِعون على النقل وقفاً، لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافاً منصوصاً يعتمد عليه"(١).

وهناك من العلماء من أثبت هذا الوجه ورواه عن حمزة وقفاً كطاهر بن غَلْبون، والداني، وأبي معشر، وأبي شامة، والجعبريّ، وابن الجندي، والقَسطّلاني، والمتولي، وغيرهم(٢).

ولعل منشأ الخلاف هو فَهْم كلام ونصوص الأئمة المتقدمين، كقول ابن غلبون: "واعلم أن حمزة لا يترك الهمزة المتحركة المتوسطة إذا وقف، في موضعين: أحدهما: إذا كان قبلها الألف واللام للتعريف نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و ﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾ و ﴿ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ و ﴿ٱلْأُخْرَىٰ﴾ وما أشبه هذا، فهو يهمزها في الوقف كما يهمز الهمزة المبتدأة إذا وقف ، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون:١ وغيرها] ﴿هَلْ أَتَىٰكَ﴾ ، ويدُلّك على أن هذه الهمزة عنده في حكم المبتدأة، أنه يسكت على اللام التي قبلها في وَصْلِهِ قليلاً؛ ليُعْلِمَ بتلك السكتة انفصالها مما بعدها"(٣).

وكقول الداني: "واعلم أن ما يتوسط من الهمزات في الكلم بدخول حرف المعاني عليهنّ واتصال الزوائد بهنّ ومن دونهنّ مبتدأ نحو: ﴿بِأَنَّهُۥ﴾ [غافر: ١٢]، و ﴿بِأَنَّكُمْ﴾ [الجاثية: ٣٥]... وكذلك ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:١١]، ﴿وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [البقرة:٤]، و ﴿ٱلْكَنَ﴾ [البقرة:٧١]، و ﴿ٱلْأَزِفَةِ﴾ [غافر:١٨]، و ﴿ٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [البقرة: ١٠٨]، و ﴿ٱلْإِسْلَـٰمِ﴾ [الصف:٧]، و ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه:٢١]، و ﴿ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة:٢٨٢]، و ﴿ٱلْأُنثَىٰ﴾

(١) النشر ٤٨٦/١. وهذا المذهب هو ترجيح الحسيني والضباع وعبد الفتاح القاضي من المتأخرين. ينظر: إتحاف البرية، بيت رقم: ٦٥، إرشاد المريد: ٦٩، البدور الزاهرة: ٥٧.

(٢) ينظر: التذكرة ١٥٧/١، التلخيص: ١٥٩، إبراز المعاني: ١٦١، الجوهر النضيد: ٤٠٥، لطائف الإشارات ٩٤٤/٣، اختلاف وجوه وطرق النشر: ٣٣٨. وسيظهر تذبذبُ ابن الجندي، فبعد نَفْيِهِ هذا الوجه نراه في الصفحة نفسها يُثبِته، وإن كان الراجح عنده نفيه.

(٣) التذكرة ١٥٧/١.

[النجم:٢١]، وشبهه مما تدخل فيه الألف واللام على همزة مستأنفة... فإن المتقدمين من أصحاب حمزة والمتأخرين من أهل الأداء مختلفون في هذا الضرب، فكان بعضهم يرى تحقيق الهمزات فيه عند الوقف؛ اعتماداً على كونهنّ فيه مبتدآت في الأصل... وهذا مذهب شيخنا أبي الحسن، وجماعةٍ سواه، وهو اختيار صالح بن إدريس وغيره من أصحاب ابن مجاهد"(١).

وكقوله أيضاً: "مذهبُ شيخنا أبي الحسن وغيرِه من أهل الأداء: التحقيقُ في هذا كله، يعني ﴿ٱلْأَرْضِ﴾،﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون:١ وغيرها]، ﴿أَوَأَمِنَ﴾ [الأعراف:٩٨]، وكان شيخنا أبو الفتح يختار تسهيل الهمز في جميع ذلك... والمذهبان مرويان عن حمزة، صحيحان في القياس"(٢).

وكقول ابن شريح: "وأما الهمزة المتحركة التي تكون أول الكلمة، واتصلت بها حروف المعاني ولم يتغير بناؤها،نحو: ﴿ءَأَنتَ﴾ [المائدة:١١٦] و﴿ٱلْأَرْضِ﴾، و﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [الأعراف:١٥٨ وغيرها] و﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾[آل عمران: ٦٦ وغيرها] وشبهه، فلم يأت عن حمزة في ذلك شيء، وقد اختلف القراء فيه، فبعضهم يحقق، وبعضهم يسهل، والتسهيل في ذلك أحسن"(٣).

فنحو هذه النصوص فُهِمَ من ظاهرها أن حمزة يحقق الهمزة وقفاً دون سكت، ولكنّ ابن الجزريّ يرى وجوب فَهْم هذه النصوص بمجملها في سياقاتها المتعددة، بحمل مطلقها على مقيدها، فمن رَوَى تحقيقَ الهمزة في نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ لحمزة وقفاً فيجب أن تُقيَّدَ روايتُه ويُفهَمُ قولُه على أنه يُجْرِي مذهَبَهُ حالةَ الوصل في الوقف، فالساكتون على لام التعريف وصلاً مُنقَسِمون وقفاً، فمنهم من ينقِلُ، ومنهم من لا ينقِلُ، وهذا القسم الأخير يُقِرُّ حالةَ الوصل كما هي حالة الوقف، بمعنى أنه يسكت وقفاً كما كان يسكت وصلاً، يقول: "... ولذلك لم يتأتّ له [أي: لحمزة وقفاً] في نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ ، و﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾ سوى وجهين، وهما: النقل والسكت؛ لأن الساكتين على لام

(١) جامع البيان، للداني ٥٩٨/٢.
(٢) ينظر: فتح الوصيد ٣٣٥/٢.
(٣) الكافي: ٢٤٦.

التعريف وصلاً منهم من ينقِلُ وقفاً كأبي الفتح عن خلف، والجمهور عن حمزة، ومنهم من لا ينقِلُ من أجل تقدير انفصاله، فيُقِرُّهُ على حاله كما لو وصل كابني غلبون، وأبي الطاهر صاحب "العنوان"، ومكي، وغيرهم[١]".

قال السخاويُّ: "وكان أبو الطيب بن غلبون –ومن أخذَ عنه، مثل ابنه أبي الحسن ومكيّ وغيرهما – يأخذ في ذلك[٢] بالتحقيق في الوقف كالوصل. قال أبو الطيب: سالتُ عن مذهب حمزة في هذا الباب أستاذي أبا سهل صالح بن إدريس، فكتب لي بخط يده فقال: "اعلم أن مذهبه في ذلك أن يترك الهمزة[٣] إذا كانت متوسطة أو كانت في آخر الكلمة، ولا يتركها إذا كانت في أول الكلمة كقوله تعالى: "قد أفلح المؤمنون"، وما أشبهه، إذا اتصلت في اللفظ بما قبلها. وكذلك لا يترك الهمزة فيما يسكت على الساكن قبله، وإن كان متصلاً مع الهمزة في الكتاب واللفظ كقوله عز وجل: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [الأعراف: ١٨٠] و﴿ٱلْأَنْعَـٰمِ﴾ [النساء: ١١٩]، وما أشبه ذلك؛ لأنه على مذهبه كالمنفصل وإن كان متصلاً؛ ومن أجل ذلك سكتَ عليه، يعني: إذا قرأ من غير وقف[٤]".

فقوله: "يأخذ في ذلك بالتحقيق في الوقف كالوصل"، وقوله: "وكذلك لا يترك الهمزة فيما يسكت على الساكن قبله... كقوله عز وجل: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾ و﴿ٱلْأَنْعَـٰمِ﴾ "، وقوله: "ومن أجل ذلك سكتَ عليه"، كل هذا يعني أن التحقيق وقفاً مقيّدٌ بالسكت معه، وليس من دون سكت.

ويحسمُ السخاويُّ المسألة بقوله عند شرحه قول الناظم «وشيء وشيئاً لم يزد»: "فإذا وقفتَ بمذهب التحقيق وقفتَ كما تصلُ بالسكت، إلا في ﴿شَيْءٍ﴾ [الأنفال:٤١ وغيرها] و﴿شَيْـًٔا﴾ [البقرة:٤٨ وغيرها]"[٥].

---

(١) النشر ٤٢٧/١.

(٢) أي: في كل ما ينقل فيه ورشٌ نحو: "قد أفلح"، "الأرض"، والأمثلة التي سيذكرها السخاويُّ بعد قليل ستوضّح ذلك.

(٣) أي: لا يقرأ بها، بمعنى أنه يخففها ولا يحقّقُها.

(٤) ينظر: فتح الوصيد ٣٣٤/٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٣٣٧/٢.

فهذا تصريحٌ من السخاويّ بأن الوقف على لام التعريف بالتحقيق مصحوبٌ بالسكت ليس إلا، وهو تلميذ الناظم، ولا شكّ أنه أعلم بمراد شيخه، وقوله يقدّم على قول غيره.

ويوضّح تلميذُ الجعبريّ (ابنُ الجُنديّ) الأمرَ بقوله عند شرحه قولَ الناظم: «وعن حمزة في الوقف خلف»: أي: عن حمزة فيما تقدّم لورشٍ التخفيفُ بالنقل فيما يَنقِلُ ورشٌ بشرطه، وله التحقيقُ أيضاً كالجماعة، فإذا حقّقَ الهمزةَ سكتَ قبلها سكتةً قليلةً، ووجهه ما قاله السخاويُّ: «والغرضُ بهذا، الاستراحة قبلها»، وهذا معنى [قول الناظم]: «وعنده روى خلَفٌ...» البيت، أي: حين يهمِزُ كالجماعة يسكتُ... وإنما الوجه الثاني هو الهمزُ، وإذا همَزَ استعان عليه بالسكت"[1].

وعليه فالصوابُ جواز وجه التحقيق من غير سكت لخلادٍ، وكذا لخلف عن حمزة، لكن من طرق النشر، كما حققّ ذلك المتولي وغيره[2]، وعليه العمل، أما من طريق الكتاب الذي يشرحه الجعبريُّ وهو الشاطبية، فالصوابُ مَنْعُ ذلك الوجه، وهو المقروء به، وعليه.. فتعقُّبُ النويريّ هنا صحيحٌ.

(١) ينظر: الجوهر النضيد: ٤٠٥.

(٢) قال الشيخ جابر المصري في بيانه مذهب خلاد: "كـ: فِي الأرض حَقّقْ وانقل اسكت بوقفه...".

المبحث الثامن

باب « وقف حمزة وهشام على الهمز »:

وفيه تعقُّبان، أوّلُهما:

قولُ الجعبريّ عند شرحه قول الشاطبيّ: «وعن حمزة في الوقف خلف»: أنّ النقل في هذا الباب هو مذهب أبى الفتح فارس[1].

فتعقّبه النويريُّ بقوله: "وهو وَهْمٌ؛ بل الصواب أنّ النقلَ في هذا مما زاده الشاطبيُّ على «التيسير»، وعلى طريق الداني"[2].

ما ذكره الجعبريُّ يُفهم منه أن النقل لحمزة وقفاً في كل ما ينقِلُ إليه ورشٌ، سواءٌ اتصل رسماً نحو: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ أو انفصل رسماً نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون:١ وغيرها] هو مذهب أبي الفتح فارس، وهذا في ظاهره ومُجْمله غير صحيح؛ لأن الداني في "التيسير" ما ذكر المفصول رسماً نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ ، وإنما ذَكَرَ ومَثَّلَ فقط بالمتوسط بزائد المتصل رسماً، نحو: ﴿أَفَأَنتَ﴾ [يونس:٤٢] و﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ﴾ [الرحمن:١٣وغيرها] و﴿بِأَيِّيكُمُ﴾[القلم:٦] و﴿ٱلْأَرْضِ﴾ ، و﴿ٱلْآخِرَةِ﴾ [القلم:٣٣ وغيرها] وشبهه، وكذا ما وُصِلَ من الكلمتين في الرسم، فجُعِلا فيه كلمة واحدة، نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة:٣١ وغيرها] و﴿هَآأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦ وغيرها] و﴿ يَٰٓأَيُّهَا﴾ [الأعراف:١٥٨ وغيرها]، فما سبق لحمزة وقفاً فيه وجهان: التسهيل (بالنقل أو بين بين)، والتحقيق[3].

فنراه هنا قد سكت تماماً عن المفصول رسماً، مما يُفهم منه أن لحمزة فيه التحقيق وقفاً كالباقين، ما عدا ورشاً، قال ابنُ الجزريّ: "ورَوَى الآخرون تحقيقَهُ [أي: المفصول رسماً نحو "قد أفلح"] من أجل كونه مبتدَأً،

(١) ينظر: كنز المعاني ٦٥٩/٢. وكان ينبغي معالجة هذا القول في باب: "نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها"، لكن النويريَّ أورده في باب: "وقف حمزة وهشام على الهمز"، فالتزمتُ أنا أيضاً بإيراده فيه.

(٢) شرح طيبة النشر للنويري ٥٠٢/١.

(٣) ينظر: التيسير: ١٨٨.

وجاء أيضاً منصوصاً عن حمزة من طريق ابن واصل عن خلف، وعن ابن سعدان، كلاهما عن سليم عن حمزة... وهو الذي لم يجوّز[1] أبو عمرو الداني غيرَهُ، ومذهبُ شَيْخَيْهِ أبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي الحسن طاهر بن غلبون"[2].

وبناءً عليه يكون تعقّبُ النويريّ في محلّه؛ لأنّ مذهب أبي الفتح فارس هو التغيير في المتوسط المتصل رسماً، نحو: ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ ، ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [3]، ويكون الجعبريُّ قد وَهِمَ في نسبة القراءة بالتسهيل في المفصول رسماً إلى أبي الفتح فارس، قال ابن الجزريّ: "وقد غلِط من نسب تسهيله إلى أبي الفتح ممن شرح "قصيدة" الشاطبي، وظنّ أن تسهيله من زيادات الشاطبي على "التيسير" لا على طرق "التيسير".

فإن الصواب أن هذا مما زاده الشاطبيُّ على "التيسير"، وعلى طرق الداني، فإن الداني لم يذكر في سائر مؤلفاته في هذا النوع سوى التحقيق"[4].

لكن عبارة ابن الجزريّ الأخيرة بأن الداني ما ذكر في سائر مؤلفاته في هذا النوع سوى التحقيق، محل نظر؛ لأن الداني ذكر في "جامع البيان" لحمزة في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤] الأوجهَ الثلاثة: التحقيق، والسكت، والنقل، لكنه رجّح واختار التحقيق فقال: "وما رواه خلفٌ وابنُ سعدان نصّاً، عن سُليم عن حمزة، وتابعهما عليه سائر الرواة وعامة أهل الأداء من تحقيق الهمزات المبتدآت مع السواكن وغيرها وصلاً ووقفاً، فهو الصحيح المعوّل عليه، والمأخوذ به"[5].

التعقُّبُ الثاني:

أجاز الجعبريُّ لحمزة حال الوقف على قوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥] سبعة وعشرين وجهاً، حاصلةً من ضرب أوجه الهمزات

(١) هكذا في المصدر، والصواب: لم يُجِز.
(٢) النشر ٤٣٥/١.
(٣) ينظر: جامع البيان ٥٩٨/٢، التيسير: ١٨٨.
(٤) ينظر: النشر ٤٣٥/١.
(٥) ينظر: جامع البيان، للداني ٦٠١/٢.

الثلاث؛ حيث الهمزة الأولى فيها: النقلُ، والسكت، وعدمه، فهذه ثلاثة أوجه، والهمزة الثانية فيها: التحقيق، والتسهيلُ بين بين، وأجاز فيها وجها ثالثاً هو: الإبدال واواً اتباعاً للرسم، فيصير فيها ثلاثة أوجه أيضاً، والهمزة الثالثة فيها: التسهيل بين بين على مذهب سيبويه، والإبدال ياءً على مذهب الأخفش، وأجاز الجعبريُّ فيها وجهاً ثالثاً هو تسهيلها كالياء، فعند ضرب ثلاثة الهمزة الأولى في ثلاثة الثانية، يكون الناتج تسعة، وبضرب هذه التسعة في ثلاثة الهمزة الأخيرة يكون عدد الأوجه عنده سبعة وعشرين وجهاً[١].

فتعقّبه النويريّ بأن الجائز فيها قراءةً عشرة أوجه فقط، وبيّنها، أما بقية الأوجه فلا تصح[٢].

وما ذكره النويريُّ صحيحٌ؛ لأن وجه إبدال الهمزة الثانية واواً على الرسم غير جائز[٣]، والأوجه التسعة التي هي مع تسهيل الأخيرة كالياء لا تصح أيضاً؛ لأن وجه التسهيل كالياء وجهٌ معضَلٌ[٤]، قال الشاطبيُّ: "ومن حكى فيهما كاليا وكالواو أعضلا" أي: أتى بمشكلٍ، وأخيراً يمتنع تحقيق الهمزة الثانية على النقل في الأولى، مع وجهي الهمزة الأخيرة؛ فلا يجوز مع النقل في الأولى إلا التسهيل بين بين في الثانية، قال أبو شامة: لأن من خفّف الأولى يلزمه أن يخفف الثانية بطريق الأَوْلى؛ لأنها متوسطة صورةً؛ فهي أحرى بذلك من المبتدأة، فلا يبقى فيها على الصحيح إلا عشرة أوجه، هي:

(الأول): السكتُ قبل الأولى مع تحقيق الثانية المضمومة وتسهيل الثالثة بين بين.

(١) ينظر: كنز المعاني ٧١٩/٢.
(٢) ينظر: شرح الطيبة للنويري ٥٢٨/١.
(٣) ينظر: النشر ٤٨٩/١.
(٤) ينظر: المصدر السابق.

(الثاني): مِثْلُه، لكن مع إبدال الهمزة الثالثة ياءً مضمومة على مذهب الأخفش.

(الثالث): عدم السكت قبل الأولى مع تحقيق الهمزة الثانية، وتسهيل الثالثة بين بين.

(الرابع): مِثْلُه، لكن مع إبدال الهمزة الثالثة ياءً مضمومة.

(الخامس): السكتُ على الساكن (اللام) قبل الأولى، مع تسهيل الهمزتين الثانية والثالثة بين بين.

(السادس): مِثْلُه، لكن مع إبدال الثالثة ياءً.

(السابع): عدم السكت مع تسهيل الثانية والثالثة بين بين.

(الثامن): مِثْلُه، مع إبدال الثالثة ياءً.

(التاسع): النقلُ مع تسهيل الثانية والثالثة بين بين.

(العاشر): مِثْلُه، مع إبدال الثالثة ياءً[1].

(١) ينظر: النشر ٤٨٩/١.

المبحث التاسع

باب مذاهبهم في الراءات

وفيه تعقُّبٌ واحد:

اتّبعَ الجعبريُّ أبا شامة في شرحه قول الناظم: «وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ .. لَدى جِلَّةِ الأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلا» [الشاطبية، البيت:٣٤٥]، وأدرجَ الراءَ المضمومة المنوَّنةَ التي فَصَلَ بينها وبين الكسرة المؤثّرةِ ساكنٌ مستفِلٌ، نحو: ﴿ذِكْرٌ﴾[الأعراف: ٦٣ وغيرها]، ﴿سِحْرٌ﴾ [المائدة: ١١٠ وغيرها] مع الراء المفتوحة الداخلة في الضابط السابق، كـ: ﴿ ذِكْرًا ﴾ [الكهف:٧٠]، ﴿ سِتْرًا ﴾ [الكهف:٩٠]، فذكَرَ فيها لورشٍ الوجهين: التفخيم والترقيق، معتبراً المثالين الذَيْنِ ذكَرَهما الشاطبيُّ في البيت وهما:﴿ذِكْرًا﴾ ، ﴿ سِتْرًا ﴾ دالّان على العموم، فتدخل الراءُ المضمومةُ المنوّنةُ أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿ ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ ﴾ [الأنبياء:٥٠]، ويرى أنّ الناظمَ إنما نَصَبَ كلمةَ ﴿ ذِكْرٌ﴾ في البيت لإيقاع المصدر عليها ولو حكاها لأجاد، وغلَّطَ الشاطبيَّ فى قوله: «وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا... » البيت، وغيَّرَ هذا البيت فقال: ولو قال [أي: الشاطبيّ] مثل:

"كَذِكْراً رقيقٌ لِلْأَقَلِّ، وَشَاكِراً .. خَبِيراً لِأَعْيَانٍ، وَسِرّاً تَعَدَّلَا"، لَنَصَّ على الثلاثة(١).

فتعقّبه النويريُّ في تغليطه الشاطبيّ، وتسويته بين ﴿ذِكْرًا﴾ المنصوب و﴿ ذِكْرٌ﴾المرفوع، وتَمَحُّلِهِ لإخراج ذلك من كلام الشاطبيّ(٢).

أقول: ليس الجعبريُّ بمصيبٍ فيما ذكره؛ لما يأتي:

---

(١) ينظر: كنز المعاني ٨٩٦/٢. وقد أشار الجعبريُّ أيضاً إلى هذا في قصيدته: "تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم" ص:٥٢، بقوله: "فذِكْرٌ وسِتْراً رقّقَ البابَ طاهرٌ .. وعن فارسٍ تفخيمُه قد تأزَّرا".

(٢) ينظر: شرح الطيبة للنويريّ ١٨/٢. واستعمال لفظة (وتَمَحُّله) ليس من الباحث، وإنما هو تعبير النويريّ.

١ - لأن مذهب الداني وما ذكره في "التيسير" هو الترقيق قولاً واحداً في الراء المضمومة المنوَّنةِ التي فَصَلَ بينها وبين الكسرة المؤثِّرةِ ساكن مستفلٌ، قال الداني: "وحكمُ الراء المضمومة مع الكسرة والياء في مذهبه [أي: ورش] حكم المفتوحة سواء[١]، نحو: ﴿ يُسِرُّونَ ﴾ [البقرة: ٧٧ وغيرها] ﴿وَمُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]... و﴿ذِكْرٌ﴾[الأنبياء:٥٠ وغيرها] و﴿ بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨] وشِبْهه[٢].

٢ - تمثيلُ الشاطبيّ لِـمَا فيه الوجهان بـ: ﴿ ذِكْرَا ﴾ و﴿ سِتْرًا ﴾ يجعل الخلاف محصوراً في المنصوب فقط، وقياس أبي شامة المرفوع على المنصوب بقوله: "ولا يظهر لي فرق بين كون الراء في ذلك مفتوحة أو مضمومة بل المضمومة أولى بالتفخيم؛ لأن التنوين حاصل مع ثقل الضم"[٣]، لا محلّ له هنا؛ لأنه «ما لِقِيَاسٍ فِي القِرَاءة مَدْخَلٌ ... »، قال ابنُ الجزريّ في ردّه عليهما: "وهذا كلام من لم يطَّلِعْ على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الراءات"[٤].

٣ – يؤيد ما ذهب إليه السخاويُّ وغيره من قَصْرِ الحكم على المنصوب من باب ﴿ ذِكْرَا ﴾ قول مكي بن أبي طالب: "وخالف أصله في المفتوحة التي

---

(١) وسبق له في أول الباب بيان حكم المفتوحة بقوله: "اعلم أن ورشاً كان يُميلُ فتحة الراء قليلاً بين اللفظين **[أي: يرقِّقُها كما في النشر ٩٠/٢]** إذا وليها من قبلها كسرة لازمة، أو ساكن قبله كسرة، أو ياء ساكنة، وسواءٌ لحق الراء تنوينٌ أو لم يلحقها، فأما ما وَلِيت الراء فيه الكسرة؛ فنحو قوله تعالى: {وَالْآخِرَةِ} و{بَاسِرَةٌ} و{نَاظِرَةٌ} و{تَبْصِرَةً}. التيسير: ٢٣٣.

(٢) التيسير: ٢٣٨. ونحو هذا النص له في جامع البيان ٧٨٢/٢، قال: "واعلم أن عامّة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين والمغاربة يجرون الراء المضمومة مع الكسرة اللازمة والياء الساكنة مجرى الراء المفتوحة في الترقيق في مذهبه، وكذلك روى ذلك منصوصا أصحاب النحاس وابن هلال وابن داود وابن سيف وبكر بن سهل ومواس بن سهل عنهم عن أصحابه عن ورش"، وكان مما مَثَّلَ به الداني هنا: (بِكْرٌ) [البقرة: ٦٨]، (حِجْرٌ) [الأنعام: ١٣٨]، (ذِكْرٌ) [الأنبياء:٥٠]، (سِحْرٌ) [المائدة: ١١٠]، (كِبْرٌ) [غافر: ٥٦].

(٣) إبراز المعاني: ٢٥٠ .

(٤) النشر ٩٥/٢.

يلحقها التنوين وقبلها ساكنٌ قبله كسرةٌ ففخّمَ، نحو: ﴿ذِكْرًا﴾ و﴿سِتْرًا﴾ و﴿مِصْرًا﴾ [1].

٤ – جمهور شُرّاح الشاطبية على تخصيص الحكم في قول الناظم: «وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ..» بالراء المفتوحة دون المضمومة، قال السخاويُّ: "«وَبَابَهُ» يعني به كلَّ راءٍ مفتوحة لحقها التنوين وقبلها ساكن قبله كسرة، نحو: ﴿حِجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢، ٥٣]﴿صِهْرًا﴾ [الفرقان:٥٤]، و﴿شَيْـًٔا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١] و﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠][2].

لذلك.. فإنّ تعقُّبَ النويريّ في محله، وهو مصيبٌ فيه. والله أعلم.

(١) التبصرة: ١٦٧. وينظر: الجوهر النضيد: ٢٩٦.

(٢) فتح الوصيد ٤٨٧/٢. وينظر أيضاً: اللآلئ الفريدة: ٣٨٨، الجوهر النضيد: ٢٩٤، سراج القارئ المبتدي: ١٢٠، شرح السيوطي: ١٤٤.

الخاتمة

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلام على سيدنا رسول الله ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعدُ،،،،

فبعد هذه الجولة المباركة مع شرحَيْ هذين العَلَمين، الذَيْنِ لا شك في إخلاصهما وحرصهما على خدمة علم القراءات، ونفع طالبيه، فقد تمخّضَ هذا البحث عن عدد من النتائج، أُجْمِلُها فيما يأتي:

١ – كثيرٌ من التعقبات النويري على الجعبريّ هو تابع فيها لشيخه ابن الجزريّ، وأن ابن الجزريّ هو من فتح الباب فيها للنويري.

٢ –أغلب التعقُّبات - التي دُرِست في هذا البحث - الحقُّ فيها مع النويريّ، وكان نسبة ما أصاب فيه النويريُّ: (٦١,٩٠%)، بواقع (١٣) من (٢١)، ونسبة ما أصاب فيه الجعبريُّ: (٣٨,٠٩ %) ، بواقع (٨) من (٢١).

٣ – التعقُّبات ظاهرة صحية، ومنهجٌ لكبار الأئمة والعلماء، وكما تعقَّب الجعبريُّ غيره في كتابه "كنز المعاني"، تعقَّبه من جاء بعده.

٤ – حرص الأئمة الكبار على تنقية تراث الأمة عموماً، والتراث القِرائيّ خصوصاً من الآراء السقيمة، والأوجه الضعيفة.

٥ – يثبتُ البحث مكانة الإمام الجعبريّ وكُتُبِهِ، مما جعل عَلَمينِ كبيرين كابن الجزريّ والنويريّ يحتفيان به، ويمحصّان كلامه.

٦ – مهما رسخت قدم العالِم في العلم فلن يبلغ الغاية فيه، ويأتي من يستدرك عليه وإن كان لا يضاهيه، وقد يكبو الجواد.

كشاف المصادر

١- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لأبي شامة: عبد الرحمن بن إسماعيل، تحقيق: إبراهيم عطوة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة، بدون تاريخ.

٢- اختلاف وجوه وطرق النشر، وبيان المقدم في الأداء، د. بشير دعبس، دار الصحابة- طنطا، ط: الأولى، ٢٠٠٩م.

٣- أساس البلاغة، للزمخشري: محمود بن عمر، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٨م.

٤- الأعلام، للزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م.

٥- أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك، تحقيق: د. علي أبو زيد، وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى، ١٩٩٨م.

٦- إمتاع الفضلاء بتراجِم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري، للساعاتي: إلياس بن أحمد، دار الندوة العالمية- الرياض، ط: الأولى، ٢٠٠٠م.

٧- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل بن محمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، بدون تاريخ.

٨- البداية والنهاية، لأبي الفداء ابن كثير: إسماعيل بن عمر، دار الفكر- بيروت، عام النشر: ١٩٨٦م.

٩- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني: محمد بن علي، دار المعرفة – بيروت، بدون تاريخ.

١٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- صيدا.

١١- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى،١٤١٤ هـ.

١٢- التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب، دار السلام- القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٩.

١٣- التحديد في الإتقان والتجويد، للداني: عثمان بن سعيد، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، مكتبة دار الأنبار – بغداد، ط: الأولى، ١٩٨٨م.
١٤- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للسخاوي: محمد بن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الاولى، ١٩٩٣م.
١٥- التذكرة في القراءات الثمان، لابن غلبون: طاهر بن عبد المنعم، تحقيق: د. أيمن سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط: الأولى، ١٩٩١م.
١٦- التلخيص في القراءات الثمان، لأبي معشر الطبري: عبد الكريم بن عبد الصمد، تحقيق: محمد حسن عقيل، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط: الأولى، ١٩٩٢م.
١٧- التيسير في القراءات السبع، للداني: عثمان بن سعيد، تحقيق: د. خلف حمود الشغدلي، دار الأندلس، حائل – السعودية، ط: الأولى، ٢٠١٥م.
١٨- جامع البيان في القراءات السبع، للداني: عثمان بن سعيد، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، ط: الأولى، ٢٠٠٧م.
١٩- جمال القراء وكمال الإقراء، للسخاوي: علي بن محمد، تحقيق: د. مروان العطيَّة - د. محسن خرابة، دار المأمون - دمشق – بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٧م.
٢٠- الجوهر النضيد في شرح القصيد، لابن الجُندي: أبو بكر بن أيْدُغدي، تحقيق: عدد من الباحثين، (ثلاث رسائل ماجستير ودكتوراه - بقسم القراءات، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة).
٢١- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الهند، ط: الثانية، ١٩٧٢م.
٢٢- ذيل وفيات الأعيان المسمى «درّة الحجال فى أسماء الرّجال»، للمكناسي: أحمد بن محمّد، تحقيق: د.محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث- القاهرة، المكتبة العتيقة- تونس، ط: الأولى، ١٩٧١م.

٢٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي: عبد الحي بن أحمد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير- دمشق، بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٦م.
٢٤- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، للنوَيْري: محمد بن محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: د. مجدي باسلوم، ط: الأولى، ٢٠٠٣م.
٢٥- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميرى، تحقيق: د حسين العمري، وآخرين، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر – دمشق، ط: الأولى، ١٩٩٩م.
٢٦- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي: محمد بن عبد الرحمن، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، بدون تاريخ.
٢٧- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: عبد الوهاب بن تقي الدين، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر- القاهرة، ط: الثانية، ١٤١٣هـ.
٢٨- طبقات الشافعية، لابن قاضى شهبة أبي بكر بن أحمد بن محمد، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، دار عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ.
٢٩- طبقات الشافعية، للإسنوي: عبد الرحيم بن الحسن، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٢م .
٣٠- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن: عمر بن علي، تحقيق: أيمن نصر، سيد مهني، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٧م.
٣١- العقد النضيد في شرح القصيد، للسمين الحلبي: أحمد بن يوسف، تحقيق: د. أيمن سويد، دار نور المكتبات، جدة، ط: الأولى، ٢٠٠١م.
٣٢- العنوان في القراءات السبع، لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف، رسالة ماجستير بكلية الشريعة- أم القرى، للباحث: عبد المهيمن طحان، ١٤٠٣هـ.
٣٣- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بدون تاريخ.

٣٤- فتح الوصيد في شرح القصيد، للسخاوي: علي بن محمد، تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد- الرياض، ط: الثانية، ٢٠٠٥م.
٣٥- الكافي في القراءات السبع، لابن شريح: محمد بن شريح، رسالة ماجستير بكلية أصول الدين- أم القرى، للباحث: سالم بن غرم الله، ١٤١٩هـ.
٣٦- الكامل في القراءات، للهذلي: يوسف بن جبارة، تحقيق: خالد أبو الجود، دار البشير، وأولاد الشيخ، ط: الأولى، ٢٠١٩م.
٣٧- كنز المعاني في شرح حرز الأماني، للجعبري: إبراهيم بن عمر، تحقيق: فرغلي عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ- الجيزة- مصر، ط: الأولى، بدون تاريخ.
٣٨- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، للفاسي: محمد بن الحسن، تحقيق: عبد الله عبد المجيد نمنكاني، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى- ١٤٢٠هـ.
٣٩- لسان العرب، لابن منظور: محمد بن مكرم، دار صادر – بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ.
٤٠- لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني: أحمد بن محمد، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد- المدينة المنورة، ١٤٣٤هـ.
٤١- المجموع شرح المهذب، للنووي: يحيى بن شرف ، دار الفكر، بدون تاريخ .
٤٢- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سِيده أبي الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤٣- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده: علي بن إسماعيل، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٠م.
٤٤- المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن شاهنشاه، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، ط: الأولى، بدون تاريخ.

٤٥- مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري: أحمد بن يحيى، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.
٤٦- معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط: الأولى، ٢٠٠٨م.
٤٧- المعجم المختص بالمحدثين= معجم محدثي الذهبي، لشمس الدين الذهبي: محمد بن أحمد، تحقيق: د.محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف – السعودية، ط: الأولى، ١٩٨٨م.
٤٨- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي- بيروت، بدون تاريخ.
٤٩- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة، بدون تاريخ.
٥٠- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدين الذهبي: محمد بن أحمد، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٩٩٧م.
٥١- المغرب في ترتيب المعرب، لابن المطرز: ناصر الدين بن عبد السيد، تحقيق: محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد - حلب، ط: الأولى، ١٣٩٩هـ.
٥٢- المغني شرح مختصر الخرقي، لابن قدامة: عبد الله بن أحمد، دار إحياء التراث، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.
٥٣- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، طبعة سنة: ١٩٧٩م.
٥٤- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ليوسف بن تغري بردي، تحقيق: د. محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون تاريخ.
٥٥- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، ط: الثانية، دار السلاسل – الكويت.
٥٦- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: محمد بن محمد بن أحمد، تقديم: الشيخ علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، بدون تاريخ.
٥٧- نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: فيليب حتي، المكتبة العلمية – بيروت، بدون تاريخ.

٥٨- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، للتنبكتي السوداني: أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه، دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، ط: الثانية، ٢٠٠٠م.
٥٩- نيل الأمل في ذيل الدول، لابن شاهين: عبد الباسط بن أبي الصفاء، تحقيق: عمر عبد السلام، المكتبة العصرية- بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠٢م.
٦٠- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة – استانبول،١٩٥١م، وأعادت طبعه دار إحياء التراث العربي- بيروت.
٦١- الوافي بالوفيات، للصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر: ٢٠٠٠م.